وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور-خنشلة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم: العلوم الإنسانية

شعبة: تاريخ

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

الرقم التسلسلي:.....

اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين خلال فترة الحكم العسكري 1830-1870

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في شعبة التاريخ، تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

إعداد الطالبتين:

- رميسة بلهوشات.
- عبير بلعابد.

إشراف الأستاذ:

يسين وادفلي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
خالصة شراحيل	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا
يسين وادفلي	أستاذ محاضر-ب-	مشرفا ومقررا
صالح حيمر	أستاذ التعليم العالي	مناقشا

الموسم الجامعي: (1445هـ-1446هـ) - (2024م-2025م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء:

إلى من غرسا في قلبي حب العلم وسهر الليالي من أجلي وتحملا المشقة بصبر ورضا...إلى من كانت دعواتهما سر نجاحي وابتسامتهما النور الذي أنار طريقي...إلى **أمي الحبيبة** نبع الحنان...وإلى **أبي العزيز** سندي وفخري...أهديكما هذا الإنجاز فأنتم سبب ما أنا فيه اليوم.

إلى من شاركنني الضحكة والدمعة...إلى من كان سندا حين تعبت ونورا حين أظلمت الدروب...إلى **أخواتي العزيزات** أهديكن ثمرة جهدي وتعب أيامي فبكن كان الطريق أيسر والرحلة أجمل.

وكما أهدي هذا العمل إلى **شهداء هذا الوطن** الذين ضحوا بالغالي والنفيس من أجل أن ننعم بالحرية.

رميسة

الاهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: {يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِما تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ} [سورة المجادلة/الآية: 11]

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام ها أنا اليوم أتوج لحظاتي الأخيرة في ذلك الطريق الذي كان يحمل في باطنه العثرات ورغما عنها ظلت قدمي تخطو بكل صبر وطموح وعزيمة وتفاءل وحسن ظني بالله عزوجل.

أهدي بكل حب تخرجي إلى ذلك الرجل العظيم...إلى من كان لي العمود الفقري الذي ساندني بكل حب في ضعفي والذي أخرج أجمل ما في داخلي وشجعني دائما للوصول إلى طموحاتي...إلى من انتظر هذه اللحظات ليفتخر بي...إلى قدوتي مسندي الضوء الذي ينير حياتي...إلى **والدي العزيز «يحي»** أدامك الله ظلا لنا.

إلى التي تعجز الكلمات عن وصفها...إلى التي كانت النور في عتمتي...إلى من كان دعائها سر نجاحي...إلى المضحية من أجلي ورفيقتي في كل أوقاتي...إلى التي تعبت بدون مقابل واتمام مسيرتي الدراسية...إلى معلمتي وسيدتي العظيمة **أمي الحبيبة** متعها الله بالصحة والعافية.

وإلى **إخوتي** أدامكم الله ضلعا ثابتا إلى سندي والكتف الذي استند عليه.

وكما أهدي هذا العمل إلى **شهداء هذا الوطن** الذين ضحوا بالغالي والنفيس من أجل أن ننعم بالحرية.

عبير

الشكر والعرفان:

"العلم يرفع بيتا لا عماد له والجهل يهدم بيت العز والشرف".

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى أله وصحبه أجمعين.

بداية كل الشكر والحمد لله عزوجل الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذه المذكرة بحوله وقوته.

نتقدم بالشكر لمشرفنا "**وادفلي يسين**" على ما قدمه لنا خلال مسارنا البحثي.

والشكر موصول لكل **العاملين في المتحف الجهوي للمجاهد ومكتبة المطالعة العمومية** على ما قدموه من مساعدة وتوفير المراجع والكتب التي ساعدتنا في انجاز هذا العمل.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالشكر الجزيل لكل **اساتذتنا** في قسم التاريخ وكل **مسؤولي وموظفي** كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية الذين قدموا لنا كل العون والمساعدة فلهم جزيل الشكر والعرفان.

مقـــدمـة

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بعد الاحتلال الفرنسي سنة 1830م إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر، تحولات جذرية على مختلف الأصعدة لاسيما بعد فرض الحكم العسكري الذي طبع سياسة فرنسا الاستعمارية في البلاد، ولقد عرف هذا الحكم بطابعه القمعي والعنيف اتجاه السكان الأصليين، حيث مارست شتى أنواع الاقصاء والتهميش والاضطهاد، ما أدى إلى تدهور أوضاع الجزائريين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

ومع تزايد التقارير التي تحدثت عن حجم المعاناة والانتهاكات بدأ البرلمان الفرنسي يشعر بضرورة التدخل لتقصي الحقائق حول الأوضاع في الجزائر، ومن هذا المنطق تم إفاد لجان تحقيق إلى الجزائر لدراسة الوضع عن قرب، مما يعكس وجود نوع من التناقض داخل السياسة الفرنسية من النزعة الاستعمارية العسكرية، والنظرة الليبرالية لبعض أوساط السياسة الفرنسية التي كانت ترى في ممارسات الجيش تعديا على المبادئ الجمهورية الفرنسية، وهو ما سنحاول دراسته من خلال موضوعنا الموسوم بعنوان: "**اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين خلال فترة الحكم العسكري (1830-1870)**".

1. حدود الدراسة:

تمتد موضوع دراستنا زمنيا وجغرافيا اذ تعود أحداثه إلى بداية الاحتلال الفرنسي خلال القرن 19م، وبالتحديد الفترة الممتدة من 1830م إلى 1870م وهي الفترة التي بعث فيها البرلمان الفرنسي اللجان لتقصي الحقائق في الجزائر لتكون الجزائر المستعمرة هي مسرح الاحداث الحيز المكاني في دراستنا.

2. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تسليطها الضوء على أبرز اللجان البرلمانية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة الحكم العسكري، وبيان مدى اهتمام البرلمان الفرنسي بالقضية الجزائرية وسعيه إلى ترسيخ وجوده الاستعماري فيها، كما تمكننا هذه الدراسة من فهم مواقف الأهالي اتجاه السياسات الاستعمارية بشكل عام واتجاه اللجان البرلمانية بشكل خاص.

3. أهداف الدراسة:

إن الأهداف المراد الوصول إليها هي:

- ← تحليل دور اللجان البرلمانية الفرنسية في مناقشة وتوجيه السياسات المتعلقة بالجزائر خلال فترة الحكم العسكري (1830م-1870م)؛
- ← الكشف عن طبيعة العلاقة بين البرلمان الفرنسي والإدارة الاستعمارية في الجزائر وتحديد مدى تأثير تقارير ومداولات هذه اللجان على القرارات الميدانية؛

← دراسة كيفية تناول قضايا الجزائر داخل البرلمان الفرنسي مع التركيز على الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية المطروحة أمام اللجان.

4. أسباب اختيار الموضوع:

ومن الدوافع التي حفزتنا على اختيارنا لهذا الموضوع ما يلي:

← الدعم الكبير الذي قدمه لنا الأستاذ المشرف كان له تأثير كبير في تحفيزنا على دراسة الموضوع.

5. إشكالية الدراسة:

وللإلمام بالجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا قمنا بطرح إشكالية رئيسية تمثلت في التساؤل التالي:

ما مدى قدرة اللجان البرلمانية على طرح قضايا الجزائريين خلال فترة الحكم العسكري، وهل كان لدورها أثر فعلي على السياسات الاستعمارية؟

وتتفرع من هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية أخرى سيتم الإجابة عنها في هذه الدراسة وهي:

- ماهي اهم اللجان البرلمانية الفرنسية التي أرسلت خلال هذه الفترة؟ إلى ماذا كانت تهدف؟
- هل جاءت فعلا من اجل النظر في قضايا الجزائريين أم من اجل مصالح فرنسا فقط؟
- كيف عكست تلك التقارير قضايا الجزائريين في ظل الحكم العسكري؟
- ماهي نتائج تقارير اللجان البرلمانية الفرنسية بشأن أوضاع الجزائريين سنة (1830-1870)؟

6. مناهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج **التاريخي**، مع الاستعانة ببعض الأدوات طبعا **الوصفي**، **المقارن**، **التحليلي**.

- **المنهج التاريخي:** اذ اعتمدنا عليه في توثيق وسرد الاحداث التاريخية وفق ترتيب زمني واتضح ذلك في الفصول الأربعة عند استعراض الاحداث التاريخية.
- **المنهج الوصفي:** اذ اعتمدنا عليه في وصف وتوضيح الاحداث التاريخية المتعلقة بموضوع دراستنا ككله وخاصة في الفصل الرابع حيث قمنا فيه بوصف أوضاع الأهالي المزرية بسبب الكوارث الطبيعية ومجيء اللجنة الزراعية.
- **المنهج المقارن:** تم الاعتماد عليه في المقارنة بين اللجان البرلمانية وأسباب مجيئها إلى الجزائر.
- **المنهج التحليلي:** اعتمدنا عليه في تحليل تعامل اللجان البرلمانية الفرنسية مع القضايا المتعلقة بالسكان الجزائريين خلال فترة الحكم العسكري.

7. هيكل الدراسة:

وللإجابة عن هذه التساؤلات قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى مقدمة وأربعة فصول بالإضافة إلى خاتمة، ولقد احتوى كل فصل على مباحث وكل مبحث على مطالب:

قدمنا في **المقدمة** عرضا موجزا وشاملا لمختلف جوانب البحث، حيث تناولنا فيها إشكالية الموضوع والدوافع وراء اختياره، بالإضافة إلى أهميته والمنهج المتبع وأبرز المصادر والمراجع المستخدمة، فضلا عن الصعوبات التي واجهتنا اثناء اعداد البحث.

بدأنا دراستنا **بالفصل الأول** الذي عنوناه ب**تدخل البرلمان الفرنسي بالشؤون العامة في الجزائر**، حيث ضم الفصل ككل مبحثين، **المبحث الأول** خصصناه للحديث عن **إلحاق الجزائر بفرنسا**، بينما **المبحث الثاني** تناولنا فيه عن **جهود البرلمان الفرنسي في استقصاء الحقائق في الجزائر**.

أما **الفصل الثاني** فقد خصصناه للحديث عن **اللجان البرلمانية الفرنسية الأولى الموفدة إلى الجزائر (1830-1842)**، بحيث احتوى على ثلاث مباحث، **المبحث الأول** يتناول **اللجنة الافريقية الأولى في 7 جويلية 1833م**، و**المبحث الثاني** يتمثل في **اللجنة الافريقية الثانية في 12 ديسمبر 1833م**، أما **المبحث الثالث والأخير** تحدثنا فيه عن **لجنة متيجة سنة 1842م**.

وبالنسبة **للفصل الثالث** بعنوان **زيارات نابليون الثالث إلى الجزائر (1860-1865)**، حيث احتوى هو أيضا على ثلاث مباحث، اذ خصصنا **المبحث الأول** للحديث عن **الزيارة الأولى لنابليون إلى الجزائر سنة 1860م**، أما **المبحث الثاني** فقد تطرقنا فيه إلى **الزيارة الثانية لنابليون إلى الجزائر سنة 1865م**، في حين أن **المبحث الثالث والأخير** كان حول **موقف الجزائريين من سياسة نابليون الثالث**.

بينما **الفصل الرابع والأخير** كان حول **مجيء لجنة لوهون وراندون (1868-1869)**، وهو الآخر قد ضم ثلاث مباحث، خصصنا **المبحث الأول** كبداية للحديث عن **أهم الظروف التي أرغمت نابليون الثالث بإرسال هذه اللجان**، و**المبحث الثاني** بعنوان **لجنة التحقيق الزراعية لوهون (Les Conte Le Hone) في 29 افريل-15 جويلية 1868م**، أما **المبحث الأخير** والذي خصصناه للحديث كختام للفصل عن **لجنة التحقيق راندون في 5 ماي 1869م**.

وقد أنهينا عملنا هذا بخاتمة تشمل جميع النتائج التي تم التوصل اليها من خلال تطرقنا للفصول الأربعة.

8. مصادر الدراسة ومراجعها:

أ) الكتب:

وفيما يخص المصادر التي تم الاستناد اليها خلال اعداد هذا العمل تتمثل في **الكتب**، ونذكر ما يلي:

كتاب "المرآة" للمؤلف "حمدان بن عثمان خوجة" الذي يعتبر أحد أعيان الجزائر والمناضل ضد الاستعمار، بحيث سعى إلى فضح الممارسات القمعية والانتهاكات التي تعرض لها الجزائريون؛

- كتاب " **PROCES-VERBAUX ET RAPPORTS DE LA COMMISSION D'AFRIQUE INSTITUEE PAR ORDONNANCE DU ROI DU 12 DECEMBRE 1833**" للمؤلف "De Dalamatie "؛
- كتاب " **تاريخ الجزائر المعاصرة**" للمؤلف "شارل أندي جوليان".

وإلى جانب هذه المصادر اعتمدنا على مجموعة من المراجع التي لها صلة بالموضوع:

- كتاب "**سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 و انعكاساتها على المغرب العربي**" للمؤلف "بوعزة بوضرساية" والذي اعتمدنا عليه في الفصل الأول؛
- كتب المؤرخ "أبو القاسم سعد الله" والمتمثلة في: كتاب "**الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900 الجزء 1**" وكتاب "**تاريخ الجزائر الثقافي الجزء 6**" وكتاب "**محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**" الذي خصص فيه فصلا كاملا يتحدث عن اللجنة الإفريقية حيث اعتمدنا عليه كثيرا في الفصل الثاني.

ب) المقالات:

أما فيما يتعلق بالمقالات فقد اعتمدنا على عدد كبير منها، بحيث كانت ذو فائدة كبيرة في خدمة موضوع "**اللجان البرلمانية خلال القرن 19م**"، ونذكر من بينها ما يلي:

- الطيب مختاري، **لجنة التحقيق الإفريقية في الجزائر ودورها الاستعماري**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 4، العدد 8، 2016.

بوعزة بوضرساية، **سياسة نابليون الثالث نحو الجزائر 1848-1870**، مجلة تاريخ المغرب العربي، المجلد 5، العدد1، العاصمة، الجزائر، 2019.

9. الدراسات السابقة:

اعتمدنا في موضوعنا على:

- أحمد سيساوي، **البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838-1871**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة 2، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، 2013-2014.
- حياة سيدي صالح، **البرلمان الفرنسي والشأن الجزائر 1871-1914 –دراسة اجتماعية و اقتصادية-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2 "أبو القاسم سعد الله"، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2018-2019.

- الطيب مختاري، **اللجنة الافريقية 1833-1834**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر المقاومة الوطنية والثورة التحريرية، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، الجزائر، 2009-2010.
- مصطفى عبيد، **الجزائر في كتابات توماس (إسماعيل) أوربان 1812-1884 دراسة تاريخية تحليلية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، الجزائر، 2007-2008.

10. الصعوبات:

لا يخلو أي عمل من تحديات وصعوبات تعرقل إنجازه واتمامه، ومن أبرز الصعوبات التي واجهتنا خلال انجازنا لهذا الموضوع هي:

- كون أغلب المراجع والمصادر التي خدمت هذا الموضوع باللغة الفرنسية، وأن الترجمة تحتاج إلى وقت أطول.

وفي الأخيرة نتوجه بالشكر لكل من ساعدنا ومد لنا يد العون في إتمام هذا العمل واخراجه على الوجه الذي هو عليه الآن.

الفصل الأول:
تدخل البرلمان الفرنسي بالشؤون العامة في الجزائر

I- إلحاق الجزائر بفرنسا.

II- جهود البرلمان الفرنسي في استقصاء الحقائق في الجزائر.

خلال فترة الحكم العسكري في الجزائر من 1830م إلى غاية 1870م انشغل البرلمان الفرنسي بالشؤون العامة في الجزائر باعتبارها مستعمرة جديدة تحتاج إلى تنظيم إداري وأمني واقتصادي، وبالرغم من أن الإدارة كانت بيد الجيش الفرنسي إلا أن النقاشات البرلمانية في فرنسا تركزت على كيفية إدارة المستعمرة وتحديد طبيعة الحكم فيها والتكلفة المالية والعسكرية للاحتلال، إضافة إلى قضايا الاستيطان الأوروبي ومصادرة الأراضي، وقد عكس هذا الانشغال التردد الفرنسي بين الإبقاء على الحكم العسكري أو الانتقال إلى إدارة مدنية وهو ما تحقق لاحقا سنة 1870م.

I- إلحاق الجزائر بفرنسا:

1. دمج الجزائر ضمن السيادة الفرنسية:

يعتبر الاحتلال الفرنسي للجزائر مثالا بارزا للاستعمار الاستيطاني في التاريخ الأوروبي الحديث(**بن داود، 2007، صفحة 51**)، حيث كانت سياسة الاحتلال منذ البداية تسعى إلى توسيع نفوذها في شمال إفريقيا والسيطرة على خيرات وثروات هذه المنطقة، فنجد أن فرنسا منذ البداية قامت بإنشاء منطقة نفوذ وأيضا إخضاع السكان بالقوة، لذلك لجأ السياسيون الفرنسيون إلى تبني سياسة الإدماج وسن القوانين التي تحول الجزائريون إلى رعايا أوروبيين(**بوحوش، 1997، صفحة 193**). وعلى سبيل المثال المرسوم الملكي الصادر في 22 يوليو 1834م الذي ينص على تعيين حاكم عام لقيادة الإدارة العليا للممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا حيث كان الضباط والموظفون المدنيون والعسكريون يخضعون لأوامره، ولكن قبل ذلك تم تشكيل اللجنة الإفريقية بتكليف من حكومة باريس عام 1833م والتي تهدف إلى تقصي الحقائق، بحيث قدمت تقريرا شاملا حول أحوال السكان الأصليين وما تعرضوا له من انتهاكات بسبب الاحتلال الفرنسي، وأيضا جاء فيه أنه تم الاستيلاء على ممتلكات الأوقاف ونهب الأملاك الخاصة دون أي تعويض وفرضت فرنسا على الجزائريين دفع رسوم وكأنهم مستأجرون في منازلهم رغم أنهم الملاك الحقيقيون، كما وثق التقرير عمليات القتل التي كان السكان يتعرضون لها (**بوضرساية، 2010، صفحة 92**).

واستنادا على هذا التقرير سعت فرنسا إلى تعزيز هيمنتها على الجزائر ولإضفاء طابع الشرعية على مخططاتها الاستعمارية، أصدرت مرسوم 22 يوليو 1834م الذي ينص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا باعتبارها ممتلكات فرنسية في إفريقيا الشمالية والتي يشرف على إدارتها حاكم عام عسكري يمارس مهامه تحت وصاية وزارة الحرب بصلاحيات واسعة(**بلاح، 2006، صفحة 140**). إضافة إلى أنه تم تعزيز مضمون القرار بقرارات وزارية مكملة، ظلت سارية المفعول حتى عام 1845م، إذ لم تحظ محاولة ضم الجزائر إلى فرنسا التي قادها العسكريون بدعم من السلطة المركزية في باريس بقبول المستوطنين، فقد كان طموحهم الأول يتمثل في فصل الجزائر عن فرنسا والسعي نحو استقلالها متبعين اتجاها مغايرا لسياسة النظام العسكري، الذي اعتبر الاستيطان وسيلة تجعل الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا، وأن المساعي التي بذلها المستوطنون للحفاظ على الجزائر كمستعمرة خاصة أنتجت إصدار قانون خاص بالدمج يضمن لهم مكانتهم الاقتصادية والسياسية (**بوضرساية، 2010، صفحة 124**) وهو أمرية 15 أفريل 1845م يؤكد هذا القرار بإلحاق الجزائر بفرنسا وتقسيمها من الناحية الإدارية إلى ثلاث مناطق، تتمثل في:(**بوعزيز، 2007، صفحة 12**)

- **منطقة مدنية:** تدار تحت السلطة المدنية وتشمل المدن والقرى الساحلية التي يزداد فيها العنصر الأوروبي.

- **منطقة مزدوجة:** يكون فيها العنصر الأوروبي نادرا، مما يجعل الأوروبيين خاضعين للحكم المدني، في حين يخضع السكان المحليون للحكم العسكري.
- **منطقة عسكرية:** هي منطقة خالية تماما من العنصر الأوروبي بحيث يخضع فيها السكان المحليون للحكم العسكري، وقد تم تقسيمها إلى وحدات إدارية تترأس كل واحدة منها ضابط فرنسي يساعده عدد من زعماء الأهالي المعروفين بالآغاوات والباشوات، كما تم الإكثار من إنشاء المكاتب العربية التي تساعد الضباط في إدارة شؤون الأهالي ومراقبة تحركاتهم، وتنفيذ سياسات الحكم إضافة إلى تحصيل الضرائب وجمع المعلومات عن أوضاعهم.

وفي سنة 1848م سعى المعمرون الفرنسيون إلى دمج الجزائر رسميا مع فرنسا ومنحهم أربعة مقاعد في البرلمان الجديد، وبفضل ضغطهم على الحكومة تم تعيين أربعة نواب في البرلمان الفرنسي، والذي تحقق بموجب الدستور الجديد الصادر في 4 نوفمبر 1848م حيث نصت المادة 109 منه على اعتبار الجزائر إقليما فرنسيا(**محمد الصلابي، د.ت، صفحة 653**).

2. فرض الحكم العسكري وتنظيم الأهالي إداري:

عقب سيطرة فرنسا على الجزائر سنة 1830م، وفرضها الحكم العسكري حيث واجهت تحديات كبيرة بسبب تصاعد المقاومة الشعبية، وخلال هذا قامت بالاستعانة ببعض الشخصيات المحلية مثل: حمدان خوجة، ومنحوهم ألقابا مثل: الآغا إلا أنهم أخفقوا في تحقيق أهدافهم **(بوعزيز، 2007، صفحة 7)**.

وما إن سقطت الجزائر حتى سارع اليهود إلى الترحيب بالاحتلال الفرنسي، وأظهروا مشاعر الفرح والسرور للأوضاع التي أصبحت تعيشها الجزائر، مما يعكس ولائهم للسلطة الاستعمارية حيث رافق اليهود الجيش الفرنسي أثناء توغلاته، كما حدث في 26 نوفمبر 1830م مع القوات التي كان يشرف عليها كلوزيل(**معوشي، 2013، صفحة 31**)، وفي 6 جويلية من نفس سنة الاحتلال قام بورمون بتشكيل لجنة حكومية مكلفة بدراسة متطلبات البلاد وإمكاناتها، إلى جانب تقييم القوانين القائمة لتحديد ما يستوجب تعديله أو إلغاءه مع اشتراك أعيان الجزائريين من مختلف الطبقات المحلية والفرنسية، وكان يتزعم هذه اللجنة وكيل التموين بحيث تضم الجنرال تولوزي (Tholozé)، كما أن مهمتها هي إنشاء الإدارة الفرنسية في الجزائر على إنقاض الإدارة العثمانية(**ابو القاسم ، 1992، الصفحات 57-58**).

وأما بالنسبة للجنة الثانية فهي لجنة البلدية يشرف عليها مشيخة المدينة، فهي عبارة عن مؤسسة البلدية اليوم، حيث لعب فيها اليهود دورا بارزا وحضرها كل من أعيان الحضر أمثال حمدان خوجة.

وأما اللجنة الثالثة فهي لجنة دينية تشرف على الأوقاف ومواردها فهذه اللجان كلها تحت سلطة اللجنة الأولى **(أبو القاسم، 1992، الصفحات 28-29)**، وإضافة إلى ذلك أن الحكومة الفرنسية كانت تعيش في حالة من

الفوضى الغير العادية، وذلك في عهد الجنرال كلوزيل، وهذا بسبب التصرفات العشوائية للقادة العسكريين في الجزائر وانفرادهم بالسلطة، حيث اضطرت الحكومة الفرنسية على إصدار مرسوم ملكي يفصل بين الشؤون العسكرية والمدنية، وعملت على تطبيق نظام إداري جديد لتسيير الشؤون الجزائرية على الشكل التالي:

- ✓ **المسؤول الإداري والمالي المدني:** يتولى المسؤولية الأول عن الشؤون المدنية وشؤون الموظفين والمسائل المتعلقة بالجزائر ويعيين في هذا المنصب من قبل رئيس مجلس الوزراء.
- ✓ **رئيس وحدات الاحتلال في إفريقيا:** وهو المسؤول عن جميع العمليات العسكرية وله الأحقية في المحافظة على الأمن والأملاك الفرنسية في إفريقيا.
- ✓ **مجلس الإدارة:** هو المكلف الأول على وحدات الاحتلال في إفريقيا والمسؤول عن البحرية الفرنسية والشؤون العسكرية للجيش، غير أن العسكريين لم يسمحوا للمدنيين التدخل في الشؤون الجزائرية **(بوحوش، 1997، الصفحات 120-121)**.

ومع بداية التوسع الاستعماري قام الجيش بوضع نظام إداري لإدارة السكان الجزائريين من المناطق الداخلية والقبائل المتواجدة في السهول، حيث تم إصدار مرسوم 18 فيفري 1831م بإعادة إنشاء منصب الآغا تلاه قرار آخر في 10 مارس من نفس السنة يضع تحت تصرفه 12 عضو منهم الجزائريين ومنهم قائدين يقومان بقيادة الأرتال Les colonnes والمراسلات مع أعيان القبائل **(بوشو، 2022، صفحة 120)**.

وفي سنة 1832م تم تنظيم مكتب خاص بالشؤون العربية مكلف بمتابعة العلاقات مع القبائل وإعطاء تقرير يومي عن وضعيتها وكان رئيسها فلاموريسيار، حيث جعل منها جهازا متقنا للإعلام والدعاية **(قداش، 2008، صفحة 170)**، إذ يعرف المكتب العربي بأنه عبارة عن جهاز تستخدمه الإدارة الاستعمارية الفرنسية لربط بين الشعب والسلطات الاستعمارية **(أندري ، أندري، و إيف، 1984، صفحة 323)**.

ومع تزايد الشكاوى حول فصل المدنيين الفرنسيين من طرف العسكريين بعدم السماح لهم بالتدخل في شؤون الجزائريين، مما دفع الحكومة الفرنسية إلى تشكيل اللجنة الإفريقية لكي تحقق في الموضوع وتقترح حلول مناسبة للمشاكل الناتجة عن الاحتلال **(بوحوش، 1997، صفحة 121)**، حيث احتوى في تقرير اللجنة الإفريقية المقدم في 10 مارس 1834م على خلق منصب الحاكم العام وإدخال عناصر جزائرية إلى المجلس البلدي، وأيضا تأسيس مجالس بلدية في كل من الجزائر ووهران وعنابة، بالإضافة إلى تخصيص ميزانية خاصة بالجزائر وتخفيض عدد أفراد الجيش إلى 21000 جندي.

فمن خلال هذا فإن الجزائر كانت تحكم بطريقة عسكرية تحت سيطرة وزارة الحربية الفرنسية وتطبق عليها القوانين الفرنسية**(محمد الصلابي، د.ت، صفحة 651)**.

وفي عام 1844م تم تأكيد بصفة رسمية تأسيس المكاتب العربية، بحيث تم وضع لها أجهزة إدارية لكي يتم من خلالها إخضاع الجزائريين والسيطرة عليهم والقضاء على مؤسساتهم، حيث قامت إدارة الشؤون العربية بإنشاء إدارات فرعية تابعة للمقاطعات الثلاثة بالجزائر، وتتألف المكاتب العربية في كل مقاطعة من:**(بوحوش، 1997، صفحة 130)**

- مدير؛
- ضباط؛
- مترجمات؛
- كاتب عربي.

إضافة إلى ذلك قد قسمت الجزائر إلى 3 عُملات وكل عُملة إلى دوائر وبلديات وهي الجزائر، وهران وقسنطينة وكل قسم إلى أقسام فرعية، وبعدها جاء دستور 12 نوفمبر 1848م الذي أصدرت فيه العديد من القوانين لتأكيد التنظيمات الإدماجية، إلا أنه جدد هذا الدستور باعتبار الجزائر أرض فرنسية **(بلاح، 2006، صفحة 140)**.

بالإضافة إلى ذلك لقد أصبح ضباط المكاتب العربية ذات همزة وصل مع السلطات العسكرية، حيث أصبحوا يتولون مشاكل الحرب والاستخبارات**(قداش، 2008، صفحة 170)**، وفي حقيقة الأمر أن هذه السياسة كانت تهدف إلى تطوير المسلمين، ولكن ليس إلى ترسيخ نظامهم القبلي الأبوي، حيث حدد مرسوم عام 1863م على إنشاء دوائر إقليمية، وكما تأسست بصورة مؤقتة بلديات فرعية تربط بين البلديات المنشأة والقبائل التي بقيت على حالها، بحيث يقدم فيها الضابط قائد الشعبية بوظيفة رئيس البلدية، وأنشأت إلى جانبه لجنة بلدية تتكون من أوروبيين وإسرائيليين ومسلمين**(أجيرون، 1982، صفحة 63)**.

II- جهود البرلمان الفرنسي في استقصاء الحقائق في الجزائر:

كان البرلمان الفرنسي[1] خلال السنوات الأولى من احتلال الجزائر منشغلا بشكل أساسي بكيفية إدارة هذه المستعمرة والمستعمرات الفرنسية الأخرى في إفريقيا وآسيا، حيث لم يكن مهتم بمعاناة الشعب الجزائري ولما يتعرض له من إبادة واستغلال بل كان جل اهتمامه منصبا على إيجاد السبل التي تمكنه من فرض السيطرة الكاملة على الجزائريين **(سيدي صالح، 2012، صفحة 160)**، يعد التمثيل البرلماني في الجزائر خلال مرحلة

[1] يعد البرلمان الفرنسي مؤسسة تشريعية تمثيلية نشأت في أعقد الثورة الفرنسية سنة 1789 م، تضطلع بوظائف سن القوانين وممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية في إطار تكريس مبدأ السيادة الشعبية وتحقيق التوازن بين مختلف سلطات الدولة، وللمزيد من المعلومات انظر: **(سيدي صالح، 2018-2019، صفحة 24)**.

الحكم العسكري 1830م إلى 1870ممن أبرز المسائل التي كشفت عن الموقف الحقيقي للإدارة الفرنسية اتجاه الشعب الجزائري، إذ منحت الأفضلية الفرنسية وتجاهلت الأغلبية المحلية في سبيل حماية مصالحها في الجزائر، وهو ما حرم الجزائريين من حق التعبير عن آرائهم والسعي لتقليص نفوذ الاستعمار الفرنسي **(Salek , 2024, p. 10)**. وأمام تعنت القادة العسكريين واستيلائهم على الأراضي ذات الجودة العالية بهدف ترسيخ سلطتهم من أجل أن يصبحوا الحكام الفعليين للبلاد حيث قاموا بمساعدة الأوروبيين في فرض سيطرتهم على الملاك الجزائريين من خلال هذا تم تحويلهم إلى مجرد عمال يعملون بأجور **(بوحوش، 1997، صفحة 140)**، وإلى جانب هذا عملت الإدارة الاستعمارية على تدعيم حركة الاستيطاني وذلك باستخدام القوة بغية إخضاع الأهالي **(قنون، 2012، صفحة 150)**، حيث سيطر المستوطنون على كل القطاعات الحيوية الموجودة، وهذا ما أدى إلى افقار الجزائريين وانخفاض مستوى معيشتهم بسبب الاعمال التخريبية التي استهدفت ممتلكاتهم وإلحاق الضرر بالاقتصاد الجزائري وتخريبه وربطه بالاقتصاد الفرنسي **(بلاح، 2006، صفحة 161)**.

وأمام هذه التداعيات المؤلمة قاوم الجزائريين بأساليب مختلفة بما فيها الأسلوب السلمي المتمثل في إرسال العرائض والقيام بالاحتجاجات، ومن خلال هذا اضطر البرلمان الفرنسي إلى التدخل والاهتمام بقضايا الجزائريين واتخاذ خطوات لإيجاد حلول للمشاكل وتحديد الوسائل والآليات المناسبة التي تؤدي إلى حل فعال للقضايا المطروحة، وبالرغم أن هذه الحلول تهدف إلى الحفاظ على مصالح فرنسا **(سيدي صالح، 2012، صفحة 140)**، حيث أكد ألكسي دوتوكفيل[1] (Alexis de Tocque ville) بقوله:«**على أساس طريقتنا في معاملة الأهالي يتوقف بصفة خاصة مستقبل هيمنتا في إفريقيا»(شقرون، 2008، صفحة 113)**.

وبهذا عزم البرلمان خلال فترة الحكم العسكري بإرسال عدة لجان لتحقيق حول حقيقة ما يحدث في الجزائر والوقوف على الوضع الذي آل إليه الجزائريين، ومن بين هذه اللجان هي: اللجنة الإفريقية- زيارتي نابليون الأولى 1860م والثانية 1865م، ثم لجنتي التحقيق الزراعية بعد الأزمة التي حدثت في الجزائر خلال السنوات 1867م-1868م-1869م والمتمثلة في لجنتي لوهون وراندون **(سيدي صالح، 2012، صفحة 140)**.

[1] ألكسي دو توكفيل هو عضو في الجمعية الفرنسية سنة 1839م والتي قدم خلال عضويته فيها ثلاث تقارير تتمحور حول الغاء العبودية في المستعمرات وإصلاح السجون والتقرير الثالث عن الجزائر، بحيث نجد أنه واصل نشاطاته المتعددة وأيضا تنقلاته التي من دون شك عمقت معارفه وجعلته يطلع على الكثير من الاحداث والقضايا التي ميزت عصره، فنجد أنه أصبح عضوا في المجلس الدستوري سنة 1848م بعد ذلك أصبح عضوا في اللجنة التي خول لها مراجعة الدستور، وللمزيد من المعلومات انظر: **(بوداود، 2015، صفحة 190)**.

لم يكن اهتمام البرلمان الفرنسي بقضايا الجزائريين بالشكل الكافي والدائم، إذ ظلت جهود البرلمان محدودة وتغلب عليها النظرة الاستعمارية، فكان اهتمامه منصبا أكثر على حماية مصالح المستوطنين الفرنسيين وتنظيم الإدارة دون إحداث تغييرات جوهرية لصالح السكان الأصليين، وعلى الأساس يمكن القول أن انشغال البرلمان الفرنسي بقضايا الجزائريين كان شكليا في الغالب، ولم يحدث تأثيرا فعليا على سياسة الحكم العسكري القائم على الإقصاء.

الفصل الثاني:
اللجان البرلمانية الفرنسية الأولى الموفدة إلى الجزائر (1830-1842)

I- اللجنة الإفريقية الأولى في 7 جويلية 1833م.

II-اللجنة الإفريقية الثانية في 12 ديسمبر 1833م.

III- لجنة متيجة سنة 1842م.

عند دخول القوات الفرنسية إلى الجزائر سنة 1830م لم يكن هناك مشروع استعماري واضح المعالم، إذ كانت الحملة في بداياتها تندرج ضمن إطار مغامرة عسكرية تحركها دوافع سياسية داخلية وخارجية، ومع تصاعد المقاومة الشعبية وتغير الأوضاع داخل الجزائر بدأت فرنسا تدرك ضرورة فهم البلاد ومقوماتها بشكل أعمق من أجل إحكام قبضتها وترسيخ وجودها الاستعماري.

وفي هذا الإطار أوفدت السلطات الفرنسية عدة لجان دراسية واستطلاعية إلى الجزائر، كان أبرزها اللجنة الإفريقية الأولى والثانية سنة 1833م، وكان الهدف منهما جمع المعطيات حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في الجزائر، مما يساهم في وضع خطة استعمارية فعالة، وفي عام 1842م أنشأت لجنة متيجة التي ركزت على إعداد تصور شامل لعملية الاستيطان الأوروبي في الجزائر، إلى جانب كيفية استغلال الأراضي والثروات لصالح الاستعمار الفرنسي والمستوطنين.

I- اللجنة الإفريقية الأولى في 7 جويلية 1833م:

1- تشكيل اللجنة:

هي لجنة تحقيق مهمتها دراسة الأوضاع في الجزائر، وتقديم تصورات ومقترحات محددة وكاملة حول مستقبلها **(سيدي صالح، 2012، صفحة 140)** اطلق عليها باسم اللجنة الإفريقية لأنها ارتبطت مع دخول الاحتلال إلى الجزائر، فكلمة إفريقيا ملازمة لها لأن الجزائر تعد بوابة القارة الإفريقية **(مختاري، 2009-2010، صفحة 2)**، لقد قدمت هذه المهمة بغرض التحقيق في النزاع القائم بين المقاومة والاحتلال منذ عام 1830م، واستمرت في مزاولة نشاطها بكل من فرنسا والجزائر من خلال إجراء اتصالات مباشرة وغير مباشرة، كما نظمت سلسلة من الاجتماعات واللقاءات بهدف مناقشة وتحليل التقارير المتبادلة بين مختلف الأطراف المعنية **(أبو القاسم، 1992، صفحة 56)**، وتعتبر هذه اللجنة هي فكرة اقترحت من طرف البارون موني (Mounier) في 19 أفريل أمام غرفة النظراء لتشكيل لجنة خاصة تضم رجال نزهاء تتولى مهمة تقديم المعطيات التي تعين الحكومة على اتخاذ القرار المناسب، كما ألقي هذا الاقتراح تأييدا من باسي وانضمام سولت إليها **(شارل أندري، 2008، صفحة 189)** ثم تشكيلها عندما طرحت القضية الجزائرية في الدورة البرلمانية (1832م-1833م) **(بن صحراوي، 2020، صفحة 149)** وبمبادرة من وزير الحربية المارشال سولت وبموافقة الملك لويس فليب تم تشكيل هذه اللجنة التي برزت في 7 جويلية 1833م **(سيدي صالح، 2012، صفحة 2)**، فقد منحت الحكومة لها أوامر وتوجيهات محددة للقيام بها بغية إيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها البلاد **(ابو القاسم ، 1992، صفحة 97)**، إلا أن الجزائريين قد استبشروا بهذه اللجنة وتفاءلوا بأنها ستؤدي إلى تحقيق الاستقلال **(الزبيري، 1976، صفحة 16)**، والتي هدفها الرئيسي هو التحقيق في الظروف والأحوال التي يعيشها الشعب الجزائري، وتقييم الوضع المتعلق بالاحتلال **(بن عثمان خوجة، 2005، صفحة 276)**، وعليه هناك عدة أسباب دفعت الحكومة الفرنسية إلى إرسال هذه اللجنة والتي تتمثل في:

- واجهت فرنسا ضغوطا متزايدة من الرأي العام الأوروبي بشأن موقفها من الاستمرار في السيطرة على الجزائر أو الانسحاب منها، خاصة من بريطانيا التي عبرت عن رفضها الشديد للاحتلال وطالبت فرنسا بتوضيح أهدافها ونواياها من وجودها في الجزائر **(سيدي صالح، 2012، الصفحات 140-141)**؛
- تصاعد مختلف الأنشطة التي قام بها المنفيون الجزائريين والمتمثلة في عقد المؤتمرات الصحفية ومشاركتهم في مختلف الاستجوابات، كما أنهم قاموا بتقديم عرائض رسمية والتي يهدفوا من خلالها إلى إخراج جيش الاحتلال الفرنسي والاعتراف بالجزائر **(بلاسي، 1990، صفحة 14)**؛

← كثرة الشكاوى المتكررة من ظلم وتعسف القادة العسكريين الذين يسعون لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب الأهالي، وهذا ما أدى إلى إبادة وتهميش أبناء الجزائر ونتيجة لهذه الشكاوى قررت الحكومة الفرنسية إرسال هذه اللجنة بغية التحقيق في الأوضاع وإيجاد حلول لهذه المشاكل القائمة **(بوحوش، 1997، صفحة 121)**؛

← الشكايات التي قدمها حمدان خوجة وطالب من خلالها بضرورة التدخل لحل المشاكل ورفع

← وإزالة المظالم التي يعاني منها الأهالي، ومن أهم هذه الشكاوى نذكر الشكاية التي أرسلها إلى المارشال سولت (Soult) في 3 جوان 1833م وطالب فيها التدخل وإنشاء لجنة تحقيق حيث قال: «**فالآن إما أن تعتمد كلامنا ونحن جماعة من أعيان أهل الجزائر، ونتقوى بما يذكره الفرنسيون...، وإما أن تعين كومسيون (Commission) ترسله إلى الجزائر ممن لا رغبة له في أخذ أموال الناس**» **(عميراوي، 1987، صفحة 149)**.

2- أعضاء اللجنة ومهامهم:

بدأت اللجنة الإفريقية عملها فور وصولها في الثاني من سبتمبر عام 1833م، والتي كانت تحت رئاسة الجنرال بوني (Bonnet) وبمساعدة الكاتب بيسكاتوري (Pixatory) **(سيدي صالح، 2012، صفحة 141)**، حيث عقدت أول جلسة عمل في اليوم السادس من الشهر نفسه، وخلال هذه الجلسة تم توزيع المهام والمسؤوليات بين أعضاء اللجنة بناءا على اختصاصاتهم:**(ابو القاسم ، 1992، صفحة 98)**

- اختص الجنرال بوني (Bonnet) بالمسائل العسكرية؛
- الجنرال مونفور (Monfort) بالطرق والقنطار؛
- السيد دوفال دايلي (Duval Dailly) بالبحرية؛
- السيد لورانس (Lourence) اختص بالإدارة والتشريع والقضاء؛
- السيد دوبرسار (Dhaubersart) بالمالية والضرائب والعقارات؛
- السيد رينار (Reynard) بالتجارة والصناعة والجمارك؛
- السيد دي لابينسونير (De Lapinsonniére) بالزراعة واستغلال الأرض.

3- تنقلات اللجنة:

بعد تقسيم المهام والأعمال بين أعضاء اللجنة كل حسب تخصصه وخبرته قرروا زيارة المناطق التي كانت تحت سيطرة فرنسا **(أبو القاسم، 1992، صفحة 56)**، حيث نظموا زيارة جماعية لمدينة الجزائر في الفترة الممتدة من 2 سبتمبر إلى 19 نوفمبر 1833م **(شارل أندري، 2008، صفحة 191)**، وقامت اللجنة بجولة واسعة

في مدينة الجزائر حيث زارت خلالها المؤسسات العامة وتجولت في سهل متيجة، كما قامت بتفقد عدد من المراكز العسكرية، وفي 14 سبتمبر انتقلت إلى مدينة عنابة، ثم زارت مدينة وهران في 4 أكتوبر، تليها أرزيو 15أكتوبر، غير أن اللجنة لم من زيارة مدينة مستغانم بسبب المقاومة التي واجهتها هناك، بعد ذلك قامت بزيارة مدينة بجاية في 16 أكتوبر قبل أن تعود إلى الجزائر العاصمة **(سيدي صالح، 2012، صفحة 142)**، وخلال الفترة الممتدة من 14 أكتوبر حتى 19 نوفمبر 1833م عقد أعضاء اللجنة 24 جلسة عمل في مدينة الجزائر، وأثناء إقامتهم ابدوا استيائهم للجنود في مقابل إعجابهم الكبير بخصوبة الأراضي، وعند مغادرتهم مدينة البليدة تعرضت اللجنة لثلاث هجمات من قبل المقاومة، حيث اسفرت إحداهما عن مقتل القايد المتعاون مع السلطات الفرنسية، مما ساهم في تفاقم الصراع بين الضباط والمحافظين **(شارل أندري، 2008، الصفحات 191-192)**، والملاحظ على أن اللجنة لم تتمكن من الوصول إلى جميع المناطق في الجزائر، بل اقتصرت زياراتها على المناطق التي كانت تحت السيطرة الفرنسية**(Yacono, 1996, p. 230)**، وأثناء هذه الزيارات قامت اللجنة بالاستماع إلى مسؤولي السلطات العسكرية والمدنية بالإضافة إلى ممثلين عن الطائفة اليهودية وأعيان مدينة الجزائر **(منور، 2006، صفحة 193)**، ومن الذين استمعت اللجنة إلى أقوالهم هو ابن الكبابطي[1] الذي تولى شؤون الإفتاء لكن كانت إجابته تتعلق بقضايا غير سياسية وركز خلالها على القضايا الدينية والشرعية **(ابو القاسم ، 1992، صفحة 102)**، فقد اكتفت اللجنة بشهادته ولم تولي اهتماما كبيرا بشهادات الجزائريين الآخرين، وذلك لاعتقادها بأن ابن الكبابطي اكثر دراية واطلاعا بالشؤون الدينية وركزت بشكل أساسي على القضايا القانونية المتعلقة بالجزائريين ولم تكن مهتمة بآراء وأقوال السكان الأصليين، وقد استغلت اللجنة الفرصة في ظل غياب عناصر النخبة الذين كانوا خارج الجزائر لذلك لم تهتم بأقوالهم **(عميراوي، 1987، صفحة 152)**.

4- جلسات اللجنة:

قامت اللجنة بعقد سلسلة من الجلسات الرسمية وبلغ عدد هذه الجلسات 30 جلسة **(سيدي صالح، 2012، صفحة 142)**. تلقت اللجنة مجموعة من الحكومة الفرنسية تمثلت في برنامج عمل مفصل تضمن 24 صفحة صيغت على شكل أسئلة تهدف إلى توجيه عمل اللجنة، ومن بين أبرز هذه التساؤلات: هل ينبغي لفرنسا أن تحتفظ بالجزائر او تتخلى عنها؟ وهل بإمكانها طرد السكان الجزائريين أم تسعى إلى إدماجهم مع المستوطنين الأوروبيين؟ كما طرح سؤال حول طبيعة النظام القضائي الأنسب الذي ينبغي تطبيقه في البلاد؟ **(Salek , 2024, p. 12)** وقد عقدت اللجنة الإفريقية اجتماع في 28 أكتوبر لمناقشة كيفية التعامل من السكان الأصليين،

[1] ابن الكبابطي هو مصطفى بن محمد بن عبد الرحمن المشهور بابن الكبابطي والمنحدر من أصول اندلسية والذي تولى الإفتاء على المذهب المالكي في الجزائر سنة 1843م وقام بالدفاع على القضيتين هما: الأوقاف واللغة العربية، للمزيد من المعلومات انظر: **(شلغوم و قن، 2022، الصفحات 538-542)**.

وقدمت خلال هذا الاجتماع مقترحات أو طرق للتعامل معهم وهي: اتباع أسلوب مرن مع الأهالي إلى غاية تحقيق الاندماج أو الاعتماد على الإبادة أو تطبيق استبدال التشريعات المحلية بالتشريعات الفرنسية ومن ثم يتم إزالة أو ترحيل العرب من المناطق التي أصبحت فرنسا تسيطر عليها، وعليه فهذه الاقتراحات تعكس إصرار فرنسا على الحفاظ على وجودها ونفوذها في الجزائر، ولا تهتم بمصالح الشعب الجزائري وبعد أن انتهت اللجنة دراستها لطريقة التعامل مع الجزائريين، توصلت إلى أن العرب لن يأخذوا بعادات وحاجات وتقاليد الأوروبيين ولن يندمجوا معها، كما قدمت توصية بالتعامل مع بعض الجزائريين الذين تقبلوا العيش في المدن التي سيطرت عليها فرنسا **(سيدي صالح، 2012، الصفحات 142-143)**، وعقدت اللجنة أيضا جلسة في 29 أكتوبر وتناولت خلالها قضية منح الجنسية للمستوطنين الراغبين في دخول الجزائر، وبعد نقاش طويل توصلت اللجنة إلى قرار يسمح بدخول جميع الجنسيات دون تمييز، وأعطت الأولوية لأصحاب المؤهلات والكفاءات الخاصة وعلى رأسهم المزارعين، كما عقدت اللجنة اجتماع في 1 نوفمبر وتركزت المناقشة خلاله على شكل السلطة الفرنسية التي ستحكم في الجزائر إما مدنية أو عسكرية، وبعد نقاش دار حول أعضاء الجلسة توصلت اللجنة إلى قرار توحيد جميع السلطات الفرنسية، سواء كانت مدنية أو عسكرية تحت سلطة عليا وهي سلطة الحاكم العام **(ابو القاسم ، 1992، صفحة 101)**، وفي أخر اجتماع عقدته يوم 25 أكتوبر 1833م اعتمدت من خلاله على مجموعة من القرارات.

5- تقاريرها الأولية:

أصدرت اللجنة مجموعة من التقارير التي تم إعدادها من قبل أعضائها حيث تولى كل عضو مسؤولية اعداد تقرير حول قضية محددة تقع ضمن مجال تخصصه، ومن بين هذه التقارير هي كالتالي:

1.5. التقرير العسكري:

الجنرال بوني هو المسؤول عن إعداد هذا التقرير بحيث خرج بمجموعة من الملاحظات التي توصل إليها والمتمثلة في أن الجزائر تقدم امتيازات كبيرة لفرنسا وتوفر لها أماكن محصنة (مثل: عنابة، بجاية، مستغانم، أرزيو ووهران)، بحيث بلغ عدد هذه المناطق المحصنة 180 منطقة على طول الساحل نظرا لموقعها الاستراتيجي المقابل لجبل طارق، وهذا ما يسهل على فرنسا بسط سيطرتها على مناطق واسعة من أوروبا وشمال إفريقيا **(مختاري، 2009-2010، صفحة 23)**، ومن بين الاقتراحات هذا التقرير هو احتلال الجيش لكل من البليدة ولقليعة والحراش وبرج الكيفان وتعزيز الدفاعات في الدويرة وسيدي فرج وبناء طريق دائري **(شارل أندري، 2008، الصفحات 195-196)**، وأكد هذا التقرير على أهمية المنطقة الغربية من الجزائر وذلك لما تحتويه من ثروات كبيرة **(مختاري، 2009-2010، الصفحات 23-24)**، لكنها كانت تحت سيطرة الأمير عبد القادر والذي سيطر عليها جيشه سيطرة كاملة، وهذا ما جعل جيش الاحتلال محاصرا في ثلاث مناطق (مستغانم، أرزيو

ووهران)، مما شل قدرته على التقدم أو التوسع أو الخروج منها **(كاشة الفرحي، 2007، صفحة 38)**، وأن بجاية محصنة من جهة البحر، ولكنها ضعيفة من جهة البر، مما يجعلها عرضة للهجومات وأن مدينتي وهران وبونة والجزائر تحتاج إلى تعزيزات عسكرية كبيرة واختبار قادة أكفاء يتمتعون بصلاحيات واسعة لضمان السيطرة عليهم، ورأت اللجنة أن المناطق المحتلة تفتقر إلى المرافق الأساسية مما اضطر الجيش إلى استخدام المباني الدينية والملكيات الخاصة، ووضحت اللجنة أن هدف فرنسا هو الحفاظ على الجزائر **(مختاري، 2009-2010، الصفحات 24-25)**.

2.5. تقرير البحرية:

تم إعداده من طرف دوفال دالي والذي وصف بأن ميناء الجزائر غير مناسب بسبب تعرضه للرياح الشديدة لمدة ستة أشهر مما يعيق حركة السفن، لذلك اقترح توسيع الميناء باتجاه الجنوب الشرقي بمقدار 200 متر لتوفير مساحة كافية لرسو جميع السفن، وأن تكلفة هذا التوسع قدرت بمبلغ 4 ملايين فرنك، وأكد أن ميناء أرزيو يتمتع بمجال وأمان، بينما ميناء مستغانم هو اكثر عرضة للرياح، وأشار هذا التقرير إلى أنه يريد التوجه إلى مستغانم ووهران بحيث يجب أن يسلكوا طريقا بحريا مفتوح بالإضافة إلى أن ميناء المرسى الكبير هو الأخر معرض للخطر من أي قوة خارجية، مما يستدعي إجراء إصلاحات ضرورية للمرفأ وتأمين الممر إلى وهران وأن هذه الأعمال تتطلب نفقات تقدر ب 1 مليون و200 الف فرنك، كما اقترح على إبقاء سفينتين لمراقبة تحركات السفن البريطانية المتمركزة في جبل طارق وأن تأمين الخدمات البحرية يتطلب قوة بحرية تتكون من 14 سفينة حربية، وبالإضافة إلى سفن تجارية كبيرة الحجم **(مختاري، 2009-2010، الصفحات 25-26)**.

3.5. تقرير الأشغال العمومية:

انجز هذا التقرير الجنرال مونفور بحيث تناول فيه الأعمال المتعلقة بتأمين الجيش الفرنسي من هجومات الجزائريين، بحيث أشار إلى أن الأعمال المدنية والبحرية قد شملت الطرق والشوارع وتحويل المساجد إلى كنائس وتحديث المرفأ، علما أن تكلفة هذه الأعمال بلغت 900 الف فرنك، وأكد مونفور في هذا التقرير على ضرورة فتح طريق تربط بين القليعة والدويرة والبليدة من اجل تحسين الربط بين هذه المناطق بتكلفة مالية قدرها 380,1 مليون فرنك وضرورة تقوية الحصون وحدد التكلفة الإجمالية للأعمال العسكرية والمدنية بمبلغ ضخم قدره 920,14 مليون فرنك **(مختاري، 2009-2010، صفحة 27)**.

4.5. التقرير حول الاحتلال:

تم إعداده من طرف السيد دو لابينسونيار حيث يعد أخر تقرير لعمل اللجنة والذي أكد فيه على أن فرنسا تريد احتلال الجزائر فلاحيا وتجاريا **(مختاري، 2009-2010، الصفحات 28-31)**.

6- تقاريرها النهائية للجنة الإفريقية الأولى:

تتمثل التقارير النهائية للجنة الإفريقية الأولى في:

← بالرغم من الأسس التي بنيت عليها اللجنة والتي اتسمت بالعاطفة إلا أنه انتهى تقريرها بضرورة الحفاظ بالجزائر لأن فرنسا لا تريد التخلي عنها باعتبارها ارض فرنسية سال عليها الدم الفرنسي **(العقاد، 1993، صفحة 97)**؛

← استمرار ضم الجزائر للأراضي التي تخضع للهيمنة الفرنسية **(عمورة، 2002، صفحة 145)**؛

← أقرت اللجنة بجرائم الجيش الفرنسي مع الإشارة إلى أن الكثير من الحقائق لا تزال غير معلومة لديها **(بلاح، 2006، صفحة 139)**؛

← ضرورة تركيز السلطة بمدينة الجزائر؛

← توصلت إلى إنشاء منصب جديد وهو الحاكم العام الذي سيكون مسؤولا عن إدارة الأمور العسكرية والمدنية؛

← إنشاء مجلس إداري جديد يتكون من قائد الأركان ومتصرف مدني وعسكري والمسؤول عن الشؤون القانونية؛

← أقرت اللجنة ببعض المظالم وانتقدها وحملت المسؤولين مسؤولية ذلك، كما أكدت أن النظام

← الفرنسي القضائي لم يقم بدوره بشكل فعال **(عميراوي، 1987، الصفحات 150-151)**؛

← وأشارت اللجنة إلى أنها لن تستجيب للشكاوى المتعلقة بالقضايا الخاصة ولا تتعامل معها، وأكدت أنها غير مسؤولة عن ذلك **(عميراوي، 1987، صفحة 152)**.

II- اللجنة الإفريقية الثانية في 12 ديسمبر1833م:

1. تشكيل اللجنة:

بعد إتمام مهمة اللجنة الإفريقية الأولى عادت إلى فرنسا بتاريخ 9 نوفمبر1833م، بحيث بدأت بتقديم تقاريرها للحكومة الفرنسية، وبناءا على هذه التقارير قامت الحكومة بتسليمها إلى لجنة جديدة تم تشكيلها في 12 ديسمبر 1833م **(ابو القاسم ، 1992، صفحة 103)** لتتكون من 19 عضوا فسميت باللجنة العليا **(بوضرساية، 2007، صفحة 43)**، واتخذت من باريس مقرا لانطلاقتها مستندة على تقارير ومحاضر وتوصيات اللجنة الأولى **(عميراوي، 1987، صفحة 153)**.

2. أعضاء اللجنة:

تولى رئاستها الدوق ديكاز (Dégazes) ومجموعة من الأعضاء هم: **(مختاري، 2016، صفحة 7)**

- الكونت قيومينو (Guilleminot)؛
- الكونت بوني (Bonet)؛
- الكونت دوبرسار (Dhaubersart)؛
- البارون موني (Mounier)؛
- دولينسونيار (De la pinsonniére)؛
- لورانس (Laurence)؛
- بيسكاتوري (Piscatory)؛
- رينار (Reynard)؛
- ديشتال (Duchâtel)؛
- ديمون (Dumon)؛
- باسي (Passy)؛
- بود (Baude)؛
- برناد (Bernad)؛
- ومونفور (Monfort)؛
- البارون فولاند (Volland)؛
- الكونت دوصاد (De Sade)؛
- ديفال دايلي (Duval Dailly).

3. الجلسات وأهم القضايا التي تبنتها اللجنة:

عقدت اللجنة الإفريقية الثانية جلسات رسمية بلغ عددها 56 جلسة، وخلال هذا وجهت طلبا إلى وزير الحربية من اجل تزويدها بالسجلات الإدارية التي قامت بها فرنسا في الجزائر منذ بداية الاحتلال **(ابو القاسم ، 1992، الصفحات 103-104)**، بحيث لم تقتصر اللجنة على دراسة تقارير اللجنة الأولى بل قامت بالاستماع إلى آراء وشخصيات متنوعة سواء كانت فرنسية أو جزائرية، ومن بين هذه الشخصيات الفرنسية هو: **الجنرال بو ايي وكرامان ودالتون ودامريمون وفلازي ودارماندي** الذي يعتبر قائد السرية، كما أيضا استمعت لنقيب هيئة الأركان **سيكار** مشرف الإدارة **بيشون ورووان**، ومن بين الشخصيات الجزائرية هم: **بوضربة** الذي كانت أقوله لها تأثير عميق وسي **حمدان بن عثمان خوجة** صاحب كتاب المرآة وسي **حمدان بن أمين السكا (شارل أندري، 2008، الصفحات 196-197)**، وخلال الجلسة رقم 17 التي عقدتها اللجنة دار موضوع نقاشها حول

مساءلة الاحتفاظ أو التخلي عن الجزائر، وبالرغم من وجود فئة قليلة تزعموا فكرة التخلي عنها إلا أن اللجنة كان رأيها هو ضرورة الاحتفاظ بها، وقد استمر النقاش على نفس الموضوع حتى في جلسة 28 جانفي 1834م والتي حضر فيها وزير الحربية للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالجنود في الجزائر، والميزانية المعتمدة اذ كان الاحتلال جزئي أو كلي فبحضور الوزير لهذا الاجتماع، وذلك لتوضيح هدف الحكومة الفرنسية التي كانت مصممة على الاحتفاظ بها **(ابو القاسم ، 1992، الصفحات 104-105)**، ونجد أيضا أنه من خلال الجلسة رقم 14 التي عقدتها اللجنة استجوبت خلالها حمدان خوجة وذلك بطرح رئيس اللجنة عليه عدة تساؤلات، والتي شملت مساءلة فتح المساجد وأيضا إعادة منصب الآغا وأيضا إذا اعيد هل تتوقف القبائل عن الهجومات أو لا؟ كما طرح عليه السؤال المتمثل في هل من الممكن أن تخضع أحمد باي؟ لكن كان رد حمدان خوجة أنه لا يضمن بأن فرنسا بإمكانها أن تتوصل إلى أهدافها لأن القبائل الآن متكاتفة فيما بينها، وأنه لا يمكن اخضاع أحمد باي لأنه يمثل القوة خاصة بالجيش الذي يملكه، وفي الأخير أكد لأعضاء اللجنة بالاطلاع على كتابه المرآة لأنه مزود بجميع المعلومات حول هذا الموضوع **(عميراوي، 1987، الصفحات 153-154)**، وعلى غرار ذلك فإن أحمد بوضربة وحمدان السكا قد استمعت لهم اللجنة في الجلسة رقم 12 **(عميراوي، 1987، صفحة 153)**، والتي من خلالها عبر أحمد بوضربة عن تعاونه مع فرنسا، في حين كان حمدان بن أمين السكة و الأخر قبل التعاون مع فرنسا لكن بشروط، وكان رد رئيس اللجنة ديكازيس على أن الشكايات التي قدمها أحمد بوضربة ستهتم بها، وأن هدف فرنسا هو ترسيخ مبدأ العدالة لكن الملاحظ على هذا لم يطبق لأن ظروف الجزائريين زادت تعقيدا **(سيدي صالح، 2012، الصفحات 144-145)**، وبعد عقد اللجنة رقم 56 جلسة قدمت توصية للحكومة الفرنسية بفرض سيطرتها على الجزائر، والملاحظ على أن هذه اللجنة لم تكن محايدة ولكنها جاءت من اجل أن تطبق وتنفذ مشروع فرنسا، كما أكد حمدان خوجة بقوله: «**فقد اجمع أعضاء اللجنة على مواصلة الاحتلال وعدم التخلي على الفريسة لأن الجزائر تقدم لفرنسا منافع كثيرة في الميادين الاقتصادية والسياسية والحربية فهي سوق لترويج بضائعها ومنفى للمشوشين من أبنائها ومركز استراتيجي تستعمله في حروبها وفي نشر سلطانها على البحر الأبيض المتوسط**»، كما قال أحد أعضاءها أن من مصالح فرنسا تلزمها بجعل ممتلكاتها في إفريقيا مستعمرة زراعية وتجارية وعسكرية **(بوحوش، 1997، صفحة 122)**، وبالرغم من أنها جمعت العديد من الشكاوي والشهادات التي قدمها الأهالي والتي تعبر عن رغبتهم في الحصول على الاستقلال إلا أن أعضائها قدموا توجيهات للحكومة الفرنسية بعد انتهاء التحقيق بمواصلة الاحتلال**(De Dalamatie, 1834, p. 19)**.

4. استجواب اللجنة لبعض الشخصيات الجزائرية:

استمعت اللجنة إلى أراء بعض السكان من مدينة الجزائر من بينهم شخصية بوضربة الذي كان لكلامه أثرا

بالغا في النفوس، إلى جانب سي حمدان بن عثمان خوجة مؤلف كتاب المرآة الذي سبق أن اطلع عليه المسؤولون، وكذلك الأغا السابق سي حمدان بن أمين السكا **(شارل أندري، 2008، صفحة 197)**:

- حمدان خوجة[1] سعى من اجل أن تصبح الجزائر للجزائريين فالقائم على كتاباته وأقواله يعرف مدى حبه لوطنه **(زمولي، 2014، صفحة 42)**، بحيث نجد أنه تألم لما يحدث في وطنه وطالب الحكومة الفرنسية أن تعمل على تخفيف الضغط على الأهالي **(عقاب، 2007، صفحة 40)**، لذلك قام بإرسال مذكرات وعرائض ومختلف الرسائل إلى الحكومة وطالبها بالتدخل لدراسة الوضع بعد تأزمه، وبهذا اثمرت جهوده بإنشاء لجنة للتحقيق في الجزائر**(عمورة، 2002، صفحة 145)**، وقد حضر الجلسة رقم 14 للجنة الإفريقية من اجل تقرير مصير البلاد، وخلالها تم استجوابه من طرف رئيس هذه اللجنة الدوق ديكاز **(التميمي، 1972، صفحة 182)**، وفي هذا السياق بنت اللجنة مذكرة خالية من أي تحيز وأعربت عن استعدادها لجمع كافة الوثائق الضرورية التي تمكنها من إصدار حكم عادل يليق بمقام الأمة الفرنسية **(قنان، 2009، صفحة 60)**، وبعد عقدها ل 56 جلسة أصدرت تقاريرها النهائية والتي كانت نتائجها التي توصلت إليهم لم تكن كما كان يأمل حمدان فقد خيبة أماله هو وأنصاره كحسونة الدغيس **(عميراوي، 1987، الصفحات 156-157)**، فقد أصيب بخيبة أمل لأن هذه اللجنة لم تحقق ما كان يسعى إليه، بل جاءت من اجل تبرير الاحتلال وبسط سيطرتها ورغم هذا أراد مواصلة معركته السياسية بالقلم واللسان ضد الاحتلال الفرنسي من اجل إرجاع الهوية الجزائرية، فقد قام في هذا الصدد بإبرام العديد من المؤتمرات الذي قام فيها بالتعريف بالقضية الجزائرية وتأليفه لكتاب والذي ترجم إلى اللغة الفرنسية تحت عنوان كتاب **المرآة** ثم إصداره في باريس، والذي تحدث عن معاناة الأهالي جراء الأعمال الوحشية التي تمارس ضدهم وإعلام الرأي العام ما يحدث **(منور، 2006، صفحة 194)**، فقد عزم على الكشف عن الممارسات الوحشية التي كانت تمارسها فرنسا في الجزائر وفضحها، وقد قال حمدان خوجة: **«أن الجزائر غير فرنسا...ولا يمكن لشعبين يختلفان في الدين واللغة أن يلتقيا»(عقاب، 2007، الصفحات 43-44)**، وبسبب مواقفه السياسية الثابتة وحرصه على خدمة مصالح الشعب وإخلاصه لوطنه الجزائر شرعت فرنسا في التضييق عليه فصادرت بعض ممتلكاته احالته للقضاء **(عقاب، 2007، صفحة 36)**.
- أحمد بوضربة[2] هو الأخر قام بإرسال مجموعة من عرائض إلى الإدارة الفرنسية، والتي طالب من خلالها رفع

[1] حمدان خوجة هو من شريحة الكراغلة ومن بين الأوائل الذين نادوا إلى التصدي للاستعمار الأجنبي ومن الدعاة إلى الحركة الوطنية وإلى استقلال الشخصية الجزائرية، وللمزيد من المعلومات انظر: **(عقاب، 2007، الصفحات 19-44)**.

[2] يعد بوضربة من أبناء مدينة الجزائر بحيث كان من أوائل من استقبلوا الفرنسيين بالترحيب، اذ كان يعتقد أنهم سينتشلون البلاد من حالة التخلف التي عاشتها خلال الحكم العثماني، للمزيد من المعلومات انظر:**(بن صحراوي، 2020، صفحة 42)**.

الظلم كما أنه احتج على بعض التصرفات التعسفية **(أبو القاسم، 1992، صفحة 106)**، وهو أيضا استمعت له اللجنة في باريس في 17 جانفي 1834م وتحدث خلالها بوضوح عن أفكاره، وقام بمنحها مذكرة والتي تناولت مصير الجزائر، ونصح فرنسا خلال هذه اللجنة بتطبيق نظام الضرائب بالعدل وتكوين مناطق مشتركة تضم الجزائريين والفرنسيين، وهذا سيفتح الباب نحو الاندماج، وبالتالي سوف يتأثر الجزائريين بالحضارة الفرنسية، وهذا ما يسهل لفرنسا إخضاعها **(عميراوي، 1987، الصفحات 154-155)**، وقد أوصى بوضربة الفرنسيين بأن يخططوا للاستقرار الدائم في البلاد وان يجعلوا من أبناء الوطن خلفاء لهم لضمان تهيئة ظروف القامة المناسبة **(ابو القاسم ، 1992، صفحة 120)**، وبالرغم من ميل أحمد بوضربة إلى التعاون مع الاحتلال **(سيدي صالح، 2012، صفحة 144)**، وسعيه إلى القضاء على النظام الإسلامي العثماني واستبداله بالنظام الفرنسي **(عميراوي، 1987، صفحة 156)**، ورغم ذلك لم يتمكن من تحقيق طموحاته وتحطمت أحلامه إذ فشل في الوصول إلى أهدافه التي كان يسعى للحصول عليها من خلال الاستعمار وخابت أماله في الفرنسيين ولم يستطيع إن ينال التحرر الذي كان يطمح اليه بسبب تبعيته خصوص إن زوجته كانت فرنسية **(أبو القاسم، 1992، صفحة 33)**.

- أما فيما يخص حمدان بن أمين السكا هو الأخر استمعت له واستجوبته اللجنة في نفس الجلسة التي حضرها بوضربة **(عميراوي، 1987، صفحة 154)**، وكان كلامه خلال استجوابه بضمير الغائب، وكان محتوى أفكاره ناقدة للإدارة الفرنسية اكثر من كونها ناصحة، وأكد أن الفرنسيون كان يجب أن يكونوا أصدقاء للجزائريين، ولكنهم بدلا من ذلك ارتكبوا انتهاكات ضدهم، كما أشار إلى مجزرة العوفية والتي كانت السبب في تشويه صورة الحكومة الفرنسية في نظر الجزائريين **(ابو القاسم ، 1992، الصفحات 122-123)**، وعليه فإن العبارات التي استخدمها أمين سكا ذات لفة قوية وحادة وناقدة للأوضاع **(ابو القاسم ، 1992، صفحة 124)**، وأن أمين سكا لم يكن رافض بشكل مطلق للتعاون مع إدارة الاحتلال الفرنسي ولكن قام بوضع شروط لهذا التعاون **(سيدي صالح، 2012، صفحة 144)**.

5. التقارير الأولية للجنة:

خرجت اللجنة الإفريقية الثانية بمجموعة من التقارير، والتي تتمثل في:

1.5. تقرير حول المؤسسات الدينية:

تعد هذه المؤسسات ذات أهمية بالغة، إذ تشكل احدى الدعائم الأساسية للهوية الشخصية الجزائرية، وقد عبرت اللجنة عن رؤيتها في هذا الشأن من خلال توصية تقضي بأن توضع هذه المؤسسات بما فيها من حراسة، موارد مالية، نفقات تحت إشراف مجلس خاص يترأسه المقتصد المالي أو من يعين نيابة عنه، كما شددت على

ضرورة الإبقاء على استقلالية هذه المؤسسات مع اعتماد نظام المناقصات العمومية في تسييرها واستغلالها **(مختاري، 2009-2010، صفحة 17)**.

2.5. تقرير حول بيت المال:

تضمن هذا التقرير على ضرورة إبقاء نظام بيت المال وتعيين حاكم عام ليكون مسؤولا عن إدارة هذا النظام والإشراف على جميع المصاريف والمستندات المتعلقة به، لكن تبقى الإدارة الفرنسية هي التي تسيطر عليه وتديره **(ابو القاسم ، 1992، صفحة 108)**.

3.5. تقرير حول الدومين:

أكد هذا التقرير على أن الأملاك الشاغرة توجه نحو الكولون والبيع يكون عن طريق المناقصة والدفع المستحقة تكون عن طريق الإيرادات، وأكدت اللجنة على تأسيس مجلس يتولى هذه المهمة **(مختاري، 2009-2010، صفحة 16)**.

4.5. تقرير حول الضرائب:

أقرت اللجنة في هذا التقرير على فرض الضرائب بالقوة على الجزائريين، والتي كان هدفها من هذا هو تعويض النفقات التي تكبدتها فرنسا في احتلال الجزائر واعتبرت أن دفع الضرائب علامة واضحة على خضوع الجزائريين لسلطتهم، ومن يرفض الدفع يتم تهديده بالطرد لأنه يعتبر عدو لها **(شارل أندري، 2008، صفحة 196)**.

5.5. تقرير حول الجمارك:

ذكر هذا التقرير على وجوب السفن الفرنسية والأجنبية دفع الضرائب مقدارها بين 50 إلى 100فرنك، كذلك أن السفن الأجنبية تدفع هذه الضرائب مقابل صيد المرجان وعليه تم إعفاء السفن المتوجهة إلى فرنسا من دفع هذه الضرائب **(مختاري، 2009-2010، الصفحات 19-20)**.

6.5. تقرير حول احتجاز ممتلكات الأتراك:

أشار هذا التقرير على أنه بالرغم من الضمانات الممنوحة للأتراك من اجل حماية أملاكهم، إلا أنه تقرر طردهم من طرف القائد العام الفرنسي لأنه تم اتهامهم بالتأمور ضد السلطة الفرنسية **(ابو القاسم ، 1992، الصفحات 106-107)**.

7.5. تقرير حول القانون المنظم للقضاء:

احتوى على 60 مادة وأكد أن العدالة في الجزائر ستكون باسم الملك سواء كانت محاكم فرنسية أو محاكم جزائرية، وأما بالنسبة للهيئة القضائية ستتكون من رئيس و7 قضاة ونائب عام وأربع محلفين وتسميتهم تكون من طرف الملك **(مختاري، 2009-2010، صفحة 21)**.

6. تقاريرها الإضافية:

لم تكتفي اللجنة الإفريقية الثانية بالتقارير الأولية فقط بل أضافت تقارير أخرى، والتي تتمثل في:

1.6. تقرير حول الأملاك المشغولة ضد الاحتلال: بحيث تم الاعتراف في هذا التقرير على أن الفرنسيين استحوذوا وسيطروا على جميع أملاك الأهالي **(ابو القاسم ، 1992، صفحة 106)**.

2.6. تقرير حول أوقاف مكة والمدينة: والتي تعتبر مؤسسات دينية خيرية بحيث أكد هذا التقرير على أن فرنسا قامت بالسيطرة على جميع هذه الأملاك **(ابو القاسم ، 1992، صفحة 108)**.

3.6. تقرير ما يحصل في العرب: لم يتضمن هذا التقرير تفاصيل دقيقة عن الموضوع بل اقتصر على أبرز حالة التردد التي تؤثر على سير الإدارة، كما أشار إلى الصعوبات التي تعترض هذا العمل معتبرا أن الضرائب تمثل شكل من أشكال الخضوع **(مختاري، 2009-2010، صفحة 24)**.

4.6. تقرير حول الاستسلام: فقد أوضحت اللجنة في هذا التقرير على أن استسلام الداي معناه إحلال الفرنسيين محله، كما نصحت اللجنة في هذا التقرير على التخلي عن العنف واحترام المؤسسات الدينية وتعويض الملاك **(مختاري، 2009-2010، الصفحات 25-26)**.

7. خلاصة تقارير اللجنة الإفريقية الثانية:

بعد أن انتهت اللجنة الإفريقية من عملها خرجت بمجموعة من تقارير نهائية والتي تعتبر كنتائج لعملها، وعليه نذكر أهمها: **(Salek , 2024, p. 12)**

- قررت اللجنة بعدم التخلي عن المستعمرة لأنها تعتبر الاستمرار في احتلالها يقدم فوائد ومزايا في عدة مجالات سياسية واقتصادية وعسكرية لفرنسا؛
- إنشاء منصب جديد وهو الحاكم العام والذي سيكون مسؤولا عن الشؤون المدنية والعسكرية، حيث يمكنه إدخال أعضاء من الشعب الجزائري إلى المجلس البلدي؛
- تأسيس مجالس بلدية في كل من الجزائر، وهران وعنابة وفقا للقانون الصادر في 22 يوليو 1834م، بحيث أنه سيتم تعيين الحاكم العام الذي سيدير هذا بناءا على اقتراح وزير الحربية وسيحصل الحاكم على دعم ثلاث أشخاص مدنيين كمساعدين له؛
- أوصت اللجنة بضرورة استمرارية الاحتلال الذي سيسمح لفرنسا بالاحتفاظ بالمدن البحرية كوهران، بونة، بجاية وعنابة وترك المناطق الداخلية لشيوخ القبائل والعشائر **(بن صحراوي، 2020، صفحة 149)**؛
- تخصيص ميزانية خاصة بالجزائر وتقليص حجم القوات العسكرية إلى 21,000 جندي **(بوحوش، 1997، صفحة 122)**؛

- الاستعانة بقوات الأهالي كجنود إضافيين وبناء تحصينات وتطوير برامج الحماية بهدف تأمين المدن والمراكز من الهجمات التي يشنها الجزائريين **(مختاري، 2016، صفحة 10)**.

III- لجنة متيجة سنة 1842م:

1. تشكيل اللجنة:

تسببت خصوبة سهل متيجة[1] إلى اندلاع موجة من المضاربات الشديدة ابتداء من عام 1831م من طرف المستوطنين الأوروبيين، وفي أربعينيات القرن التاسع عشر سادت شائعة تقول إن المساحات الزراعية التي استولى عليها الأوروبيون فاقت بكثير الحجم الحقيقي لسهل المتيجة **(Dumasy, 2017, p. 2)**، بحيث تعد بوفاريك أول قرية أنشأها الاستعمار الفرنسي في قلب السهل **(Busson, 1928, p. 374)**، وفي الفترة ما بين 1839م و1840م تعرض السهل لحملات عسكرية أدت إلى سلب خيراته الزراعية وتخريب بنيته التحتية، مما تسبب في انهيار البنية الاجتماعية للسكان الأصليين، ومع نهاية عام 1841م أصبحت منطقة متيجة شبه خالية بعدما هجرها عدد كبير من سكانها، بحيث تحولت إلى ساحة للصراعات، وفي 9 ديسمبر من نفس العام تم اتخاذ قرار بنزع الملكية تحت ذريعة تحقيق المصلحة العامة**(Dumasy, 2017, pp. 2-3)**، وفي هذا الصدد قام بيجو[2] وفي هذا الاطار اقدم بيجو على تقسيم سهل متيجة إلى شطرين، حيث خصص الجزء الأقرب من العاصمة الجزائرية لصالح الاستيطان الأوروبي، ومن منطلق سعيه لتعزيز نفوذه قرر بيجو إقامة علاقات مع كبار الملاك الفرنسيين هناك، وشكل بمبادرة شخصية منه لجنة مختصة بالفصل في قضايا الملكية، وقد تم تأسيس هذه اللجنة في 23 جانفي 1842م، وتولت مهمة اقتراح السياسات المستقبلية المتعلقة باستعمار سهل متيجة **(Dumasy, 2017, pp. 3-4)**.

2. أعضائه:

ضمت اللجنة نبلاء فرنسيين ونواب مكلفين باتخاذ القرار بشأن الاستعمار الزراعي في ضوء القضايا الجزائرية فقط ومن بين أعضائها: **(Dumasy, 2017, pp. 4-5)**

- ماجنيه (Magnier)؛
- دوميزونوف (De Maisonneuve)؛

---

[1] يعد سهل متيجة منطقة شاسعة تمتد بين سلسلة الأطلس التلى من الجنوب ومرتفعات بئر الخادم من الشمال جامعا بين مختلف السهول المحيطة بمدينة الجزائر، بحيث استقرت على هذا السهل الرحب العديد من القبائل والأعراش مدركين ما يتمتع به من خصائص طبيعية وموقع استراتيجي هام، وللمزيد من المعلومات انظر: **(غرداوي، 2015، صفحة 103)**.

[2] ظل بالجزائر 10 سنوات من 1837م إلى 1847م فنال رتبة مقدم بعد حصار مدينة قسنطينة عام 1837م ثم رتبة عقيد عام 1839م بعد ذلك تم تعيينه جنرال عام 1841م، وللمزيد من المعلومات انظر: **(بن صحراوي، 2020، صفحة 64)**.

- دي لوين (De Loynes)؛
- دومون (Dumon)؛
- دو جيفري (De Givré)؛
- غاسبارين (Gasparin)؛
- دوبين (Dupin)؛
- بومونت (Beaumont)؛
- داربلاي (Darblay)؛
- كورسيل (Corcelles).

3. جلسات اللجنة:

عقدت اللجنة في 17 جوان 1842م اجتماع بين أعضائها وناقشت قضايا متعلقة بالأرض في الجزائر بحيث تدور مناقشات اللجنة على وجود حق الملكية قبل 1830م، وكان هناك اعتقاد سائد خلال هذه المناقشة بأن الأرض في الجزائر كانت ملكا للحاكم، وهناك رأي أخر يرى بأن الجزائر تمتلك جزءا من الأراضي، فدافع عن الرأي الأول جاستن لورانس الذي يعتبر مدير الشؤون الجزائرية في وزارة الحرب والذي يرى بأن الملكية الفردية لا توجد في الأراضي الإسلامية وبهذا فإن الدولة الفرنسية سوف تكون مؤهلة للمطالبة بملكية كل الأراضي في المستعمرة، وعلاوة على ذلك في 25 فيفري 1842م عقدت اللجنة اجتماعات لمتابعة أعمالها، والتي ناقشوا خلالها ما اذا كان يجب تحقيق المساواة في حقوق الملكية بين الأوروبيين والأهالي وهل السلطات الفرنسية قادرة على استخدام قوانين خاصة استثنائية لطرد الجزائريين من أراضيهم، وفي هذا السياق أشار توكفيل إلى أن العرب يعيشون في حال من التشتت، وأن مفهوم الملكية الفردية غير قائم لديهم كما هو الحال في المجتمعات الأوروبية، وبدورهم شدد كل من بيلونيه والكابتن دالونفيل على أهمية استغلال حجة الحفاظ على الأمن لتبرير انتزاع الأراضي وتهجير الجزائريين من متيجة ومناطق القبائل، وفرض تقسيم قسري للملكية الخاصة في المقابل اعتبر لابومونت أن منح الجنسية للمستوطنين في الجزائر يجب أن يتم بشروط اكثر مرونة مقارنة بما هو معمول به في فرنسا **(Dumasy, 2017, pp. 5-7)**.

4. نتائجها:

توصلت اللجنة إلى نتائج مفادها:

- ← ضمان استمرار تصنيف السكان الأصليين كأجانب داخل وطنهم**(Dumasy, 2017, p. 8)**؛
- ← إعاقة تطور المستعمرة من خلال المصادر العشوائية والبيروقراطية مع السعي لتنظيم السوق والإنتاج

الزراعي، واتباع ممارسات عنيفة وغير قانونية لتمهيد الطريق لاستعمار متيجة والترويج لفكرة تمكين المستوطن من الاستقرار في المكان الذي يختاره(Dumasy, 2017, p. 4)؛

- ← إخضاع الأراضي الغير مزروعة لضرائب مالية (Dumasy, 2017, p. 9)؛
- ← أعيد تنظيم السهل بطريقة شبكية منتظمة تشبه رقعة الشطرنج، مما سهل عملية السيطرة والإشراف على المنطقة وسمح بعزلها عن عدد من المناطق المجاورة، كما تم تشييد مراكز استعمارية في المواقع المرتفعة لتمكين المستعمرين من مراقبة المنطقة والتحكم فيها بقدر أكبر من السهولة (Faucoun, 1842, p. 22).

تعكس كل من اللجنة الإفريقية لسنة 1833م ولجنة متيجة لسنة 1842م محاولات مبكرة من البرلمان الفرنسي لفهم أوضاع الجزائر بعد الاحتلال، إلا أن طبيعتهما ومآلهما أبرزتا محدودية الدور البرلماني في ظل هيمنة الحكم العسكري، فبينما سعت اللجنة الإفريقية إلى طرح تساؤلات حول مستقبل الوجود الفرنسي وطبيعة الإدارة، جاءت لجنة متيجة لتبرير التوسع الاستعماري في منطقة استراتيجية، ومن خلال نتائج اللجنتين يتضح أن الاهتمام لم يكن منصبا على حقوق الجزائريين، بل على تثبيت السيطرة الفرنسية وخدمة المصالح الاستعمارية.

الفصل الثالث:

زيارات نابليون الثالث إلى الجزائر

(1860-1865)

I- الزيارة الأولى لنابليون إلى الجزائر سنة 1860م.

II-الزيارة الثانية لنابليون إلى الجزائر سنة 1865م.

III- موقف الجزائريين من سياسة نابليون الثالث.

تعد زيارات الفرنسي نابليون الثالث إلى الجزائر سنتي 1860م و1865م من ابرز الأحداث التي ميزت فترة الحكم العسكري الفرنسي في الجزائر، فقد جاءت هاتان الزيارتان في سياق استعماري حساس، حيث كانت فرنسا تسعى إلى ترسيخ وجودها وتعزيز سيطرتها على الأراضي الجزائرية بعد ثلاثة عقود من الاحتلال، وقد حاول نابليون الثالث من خلال هاتان الزيارتان أن يظهر وجها اكثر إنسانية للاستعمار الفرنسي، وذلك عبر خطاباته التي عبر فيها عن رغبته في تحسين أوضاع السكان الأصليين خاصة العرب، والسعي نحو نوع من التعايش بين مختلف مكونات المجتمع الجزائري تحت الهيمنة الفرنسية، ومع ذلك فإن هذه الزيارات رغم طابعها الرمزي إلا أنها لم تغير من واقع السياسات الاستعمارية التي ظلت قائمة على الإقصاء والاستغلال.

I- الزيارة الأولى لنابليون إلى الجزائر سنة 1860م:

عمل نابليون الثالث[1] على زيارة الجزائر، فقد نزل بمينائها رفقة زوجته أوجيني (Eugénie) في 17 سبتمبر 1860م **(سيدي صالح، 2012، صفحة 147)**، أراد أن يمكث فيها مدة طويلة من اجل الوصول إلى نتائج مستهدفة والتعرف على رغبات الجزائريين وإدراك مدى العلاقة القائمة بين العسكريين والمدنيين والوقوف على سياسة الإدماج، لكن ما حدث في فرنسا جعله يعود إلى بلاده **(أبو القاسم، 1992، صفحة 325)**.

كانت رحلته محدودة واقتصرت على ثلاثة أيام (17-18-19 سبتمبر 1860م)، وفي يوم 19 سبتمبر تم إقامة وليمة غداء فاخرة تكريما لنابليون الثالث والوفد المرافق له، والتي ألقى خلالها كلمة، وتضمنت مجموعة من المواقف الهامة والآراء التي تتسم بالأهمية حيث قال: **«إن من واجبنا هو تحقيق سعادة ثلاثة ملايين من العرب أرادت الأقدار أن يكونوا تحت سيطرتنا» (سيساوي، 2013-2014، صفحة 265)**.

1. أسباب زيارة نابليون الثالث إلى الجزائر:

وعليه سنعرض أهم الأسباب لزيارة نابليون إلى الجزائر:

- تأثر نابليون بأفكار بعض النزهاء الذين شجعوه من اجل المجيء إلى الجزائر، والتي كانت أفكارهم معارضة اتجاه سياسة الظلم والتعسف التي قام بها المستوطنون ضد الأهالي **(بلاح، 2006، صفحة 142)**، ومن بين هؤلاء النزهاء هو إسماعيل عربان (Ismail urbaun)[2]، اعتنق الإسلام في 29 أفريل 1835م، والذي تولى في 16 ديسمبر 1860م منصب مستشار بمجلس الحكومة العامة **(عبيد، 2013، الصفحات 68-97)**؛
- إعجاب نابليون الثالث للعرب حيث كان اقل قسوة عليهم مقارنة بالمستوطنين الذي كان لا يرتاح لهم **(بلاح، 2006، صفحة 142)**؛
- سعي نابليون جيروم على تعميم النظام المدني على جميع مناطق الجزائر، والعمل على تطوير عمل الفرد وتفكيك البنية التقليدية للمجتمع الجزائري حيث قال: **«إننا أمام جنسية عسكرية... وينبغي القضاء عليها بواسطة الإدماج»(فركوس، 2013، الصفحات 161-162)**؛

---

[1] تولى نابليون الثالث رئاسة الجمهورية الفرنسية الثانية في 4 نوفمبر 1848م بعد انتخابه لفترة 4 سنوات، لكنه قام في 2 ديسمبر 1851مبانقلاب أنهى النظام الجمهوري ليعلن لاحقا تأسيس الإمبراطورية الفرنسية الثانية، ويتوج نفسه إمبراطورا على فرنسا في 2 ديسمبر 1852م، واستمر حكمه حتى سقوط الإمبراطورية على يد القوات البروسية في 2 سبتمبر 1870م، وللمزيد من المعلومات انظر: **(l'hadj mezhoura, 2020, p. 224)**.

[2] إسماعيل عربان هو من مواليد مدينة كايان بعاصمة غويان في 31 ديسمبر 1812م بحيث وصل إلى الجزائر سنة 1837م تقلد فيها مناصب هامة وعمل على التقرب من كبار القادة الفرنسيين على راسهم الدوق الدومال الذي أصبح مترجمة الخاص سنة 1842م، وللمزيد من المعلومات انظر: **(عميراوي، 2004، الصفحات 121-126)**.

- ظهور معارضة العسكريين لسياسة جيروم، التي فتحت الباب للمستوطنين من اجل طرد الجزائريين من أراضيهم وأنهم هم أصحاب القرار والحقوق حيث سعوا من اجل السيطرة على ممتلكاتهم والاستيلاء عليها وليتقاسموها فيما بينهم **(بوعزيز، 1956، صفحة 136)**؛
- تعفن الأوضاع في الجزائر بسبب الصراع القائم بين المدنيين والعسكريين؛
- سياسة راندون (Randon) التي تعمل على إذلال وإخضاع الشعب الجزائري؛
- تزايد نشاط المعمرون قاموا بالضغط على راندون باعتباره الوالي لهم من اجل منحهم العديد من الأراضي وانتزاعها من الجزائريين، لأنهم كانوا يرون بأن الأهالي عاجزين عن استغلالها ومن الأحسن أخذها منهم **(عبيد، 2013، صفحة 74)**.

2. نتائج هذه الزيارة:

كان وصول نابليون الثالث إلى الجزائر مصدرا لتوقعات وآمال كبيرة لدى الجزائريين **(بسايح، 2007، صفحة 165)**، لكن رفض الجزائريين استقبال نابليون الثالث خلال زيارته، حيث قاطعوه تماما بسبب أن حكم المحتلين في الجزائر كان نظاما عسكريا استثنائيا يقمع أي تحرك سلمي **(كاشة الفرحي، 2007، صفحة 72)**، نظرا لإعجابه بالعرب فقد نال دعمهم ومساندتهم وشاركوه بأفكارهم البناءة، وكان من ابرزهم **إسماعيل عربان** الذي عمل جاهدا على تحسين أوضاع الجزائريين، وقد اعتبر خصما شرسا لبيليسي الذي ظل دائم الحذر منه بسبب حدة ذكائه وجرأة أفكاره التي رآها حجر عثرة في طريقه، وقد نال إسماعيل تقدير نابليون الثالث إذ استلهم بعضا من سياساته من رؤى عربان الذي كان يتطلع إلى جزائر متطورة حديثة تحافظ على طابعها العربي الأصيل، وتستفيد من جهود المهاجرين مع إنهاء السياسات الاستعمارية الظالمة كفرض الضرائب على السكان العرب **(شارل أندري، 2008، الصفحات 191-193)**.

عمل نابليون الثالث بالإفراج عن الأمير عبد القادر وإخراجه من السجن كما عمل على التقرب من الشعب الجزائري وإحداث تغيير في الرأي العام، حيث قال للجنرال راندون (Randon) الذي يشغل منصب وزير الدفاع:«**يجب أن تعمل على تطبيق العدالة بين الفرنسيين والأهالي ويجب إقناع العرب أننا لم نأتي من اجل تجريدهم من ممتلكاتهم بل لكي ننقل لهم معالم التطور**»، فترك للأهالي تربية المواشي والخيول والفلاحة وأما الأوروبيين فترك لهم خدمة استغلال الغابات والمناجم الري**(محمد الصلابي، د.ت، الصفحات 654-655)**.

كانت إقامة نابليون الثالث في الجزائر قصيرة للغاية، وما إن عاد إلى فرنسا حتى اصدر في 26 نوفمبر 1860م قرارا بإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات، وقد لعبت هذه الوزارة دورا كبيرا في تفكيك بنية المجتمع الجزائري ومحاولة صهره في النموذج الغربي من خلال إضعاف روابط القبيلة وانتزاع الأراضي من السكان الأصليين لصالح الكولون، مما أدى إلى تحويل الجزائريين من ملاك إلى عمال لدى المعمرين الأوروبيين، كما توسعت المناطق

المدنية على حساب السيطرة العسكرية، ورغم مقاومة المستوطنين الأوروبيين لهذا القرار إلا أنه أثار فيهم الخوف من احتمال عودة الحكم العسكري من جديد **(الخطيب، 1986، الصفحات 26-27)**.

وفي 6 فيفري 1863م ارسل نابليون رسالة إلى الحاكم العام **بيليسي**[1]، والتي قال من خلالها: «**بأن الجزائر مملكة عربية و أنا إمبراطور العرب مثلما أنت إمبراطور الفرنسيين**»، وأكد خلال هذه الرسالة على ضرورة قيام الأوروبيين باستثمار الغابات والمعادن واستصلاح الأراضي **(بوعزيز، 2007، صفحة 20)**، ونظرا لما تكتسيه هذه الرسالة من أهمية بالغة فقد تم نشرها في صحيفة (Le moniteur universel)، التي كانت تعد آنذاك الجريدة الرسمية للإمبراطورية الفرنسية **(عبيد، 2012، الصفحات 245-246)**، وقد اتخذت الرسالة طابعا تهديديا وهذا ما أثار غضب المستوطنين عندما قال: «**أنه لم يخول للمعمرين أي صلاحيات لتدخل في القضية**»**(شارل أندري، 2008، صفحة 695)**.

وعلاوة على ذلك فإن من اهم نتائج هذه الزيارة كالتالي:

1.2.الإعلان عن مشروع المملكة العربية: هو تعبير أطلقه نابليون الثالث لأول مرة في رسالة بعث بها إلى المارشال بليسي بتاريخ 1 نوفمبر 1861م، ويعكس هذا مصطلح السياسة التي انتهجها في الجزائر، حيث سعى من خلاله إلى استمالة بعض فئات النخبة الجزائرية عبر الدعوة إلى إدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي مع مراعاة خصوصياتهم الدينية والمادية بهدف إقامة مجتمع قائم على التعاون والتشارك **(عبيد، 2012، الصفحات 259-260)**، حيث أوضح إسماعيل عربان في سيرته الذاتية: «**كان الإمبراطور راغبا في أن يجعل الناس يدركون الاعتبار الذي يستحقه السكان الأصليون فقال إنهم يشكلون مملكة عربية لا يمكن تفكيكه**»**(Ageron، 2010، صفحة 142)**، يرى نابليون بأن الشعب الجزائري شعب نبيل يستحق الرعاية والاهتمام والمساواة، لذلك يجب أن نكمل على تأسيس هذه المملكة **(العقاد، 1993، صفحة 141)**، والعمل على إعطاء للجزائريين الحقوق الشرعية وبالتالي يصبح تحت حماية نابليون الثالث مثل المعمرين **(بوحوش، 1997، صفحة 136)**، لكن مشروع المملكة العربية تم رفضه من طرف المستوطنين وقاموا في ذلك بحملات متخوفين من تطبيق مخطط الأمير عبد القادر وحصول الجزائر على الاستقلال الذاتي وأن تطبيق هذا المشروع يؤدي إلى إفشال الاندماج الذي يسعون إليه **(أبو القاسم ، 1998، صفحة 118)**.

2.2. قانون كونسيلت 22 أفريل 1863م:

في 22 أفريل تبنى مجلس الشيوخ قانون "**سيناتوس كونسيلت**" المعروف أيضا بالقانون المشيخي بشأن ملكية

[1] عين بيليسي في منصبه سنة 1868م وسبق له أن شارك في حرب القرم، كما شارك في الحملة العسكرية على الجزائر عام 1830م، حيث ارتكب مجزرة مروعة سنة 1845م تمثلت في إبادة قبيلة جزائرية بالكامل بمنطقة الظهرة قرب مستغانم، وللمزيد من المعلومات انظر: **(بن داهة، د.ت، صفحة 465)**.

الأهالي، وجاء ذلك استجابة لسوء تطبيق قانون 16 جوان 1851م **(حرمة، 2023، صفحة 167)**، كما اعتبر هذا القانون الذي حمله رسالة نابليون الثالث من أبرز المشاريع العقارية في تاريخ العقار الجزائري والملاحظ على أنه في الواقع يهدف بالأساس إلى تدعيم الاستيطان الأوروبي في الجزائر وتفكيك نظام القبيلة بها **(يحياوي و مجاود، 2021، الصفحات 141-142)**.

II- الزيارة الثانية لنابليون إلى الجزائر سنة 1865م:

قام نابليون الثالث بزيارته الثانية إلى الجزائر، حيث امضى أربعة أسابيع هناك بين 3 مايو و7 يونيو 1865م، وقد جاءت هذه الزيارة في اطار سعيه لطرح فكرة إقامة كيان جزائري مميز **(بلاح، 2006، صفحة 143)**، رافق توماس عربان نابليون الثالث خلال هذه الرحلة بصفته مترجما ومستشارا، وقد القى نابليون الثالث خطابا أمام أعيان مدينة الجزائر عبر فيه قائلا: «**أنا سعيد لأنني موجود على هذه الأرض المقدسة فالظروف منعتني قبل 5 سنوات من تحقيق أمنيتي أن أرى هذا البلد الجميل وكنت قد وعدت بالعودة إليه وها أنا قد عدت**» مؤكدا في الوقت ذاته عزمه على دعم المستوطنين **(بلقاسم، 2023، صفحة 10)**، رحب اليهود بقدوم نابليون وعبروا له على كل مشاعر المحبة والامتنان راغبين منه إعطاؤهم الجنسية الفرنسية، وكان رد نابليون على ذلك ردا إيجابيا هذا ما خلق فرحة عارمة أواسط اليهود **(معوشي، 2013، صفحة 201)**.

كما قام نابليون خلال هذه الزيارة بالاتصال بمختلف الشخصيات الفرنسية والجزائرية من اجل تلميع وتحسين صورته **(بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، 2007، صفحة 21)**، وخلال قدومه لم يرحب مكماهون به[1] حيث تم تعيينه حاكما عاما بعد وفاة بيليسي **(سيدي صالح، 2012، صفحة 150)**.

1- أسباب الزيارة:

تتمثل هذه الأسباب في:

- إحساس نابليون بأن مشاريعه تواجه عراقيل ومشاكل لذلك قرر القدوم والتأكد بنفسه على الأوضاع **(بوضرساية، 2019، صفحة 92)**؛
- أصدر نابليون في 7 جويلية 1864م التي أعاد بموجبه السلطة إلى الحكام العسكريين وهذا ما أدى إلى تزايد سيطرتهم على الجزائر؛

[1] ماك ماهون هو أبرز قادة فرنسا العسكريين، نال رتبة ماريشال وتولى منصب ثالث رئيس للجمهورية الفرنسية، بدأ مسيرته العسكرية بالمشاركة في حملة الجزائر سنة 1830م، ثم اثبت كفاءته خلال حرب القرم عام 1855م، وبفضل خبرته الطويلة عين حاكما عاما على الجزائر سنة 1864م، وللمزيد من المعلومات انظر: **(بن داهة، د.ت، صفحة 477)**.

← تزايد غضب المستوطنين من الرسالة التي أرسلها نابليون الثالث إلى بيليسي حيث فسروها على أنه يريد إعادة تكوين قومية عربية **(سيدي صالح، 2012، الصفحات 149-150)**.

2- التنقلات التي قام بها نابليون الثالث خلال هذه الزيارة:

تنقل نابليون خلال رحلته هذه من المدن الشرقية المتواجدة في الجزائر إلى المدن المغربية، تكلم من خلالها مع المعمرين والقساوسة كانت هذه الرحلة حدثا هاما احدث ضجة أواسط الجزائريين **(بسايح، 2007، صفحة 166)**، من بين المدن التي زارها نابليون هي بوفاريك، مليانة، البليدة، المدية، وهران، سيدي بلعباس، مستغانم ومنطقة القبائل مكث فيها 23-27 ماي، بعد ذلك توجه إلى قسنطينة، بسكرة وباتنة لكنه لم يذهب إلى سطيف وتلمسان، خلال هذه الزيارات تأكد بأن الأهالي يعيشون في جو من العداء والاضطراب، وهذا ما يوحي بعدم نجاح سياسة الاستيعاب[1]، فقد استمع للعديد من شكاوي المعمرين الذين طلبوا منه أن يمنحهم الحريات الديمقراطية من اجل بسط نفوذهم في الجزائر والتي تمثلت هذه الحريات في تمثيل المستعمرة في الهيئات التشريعية **(Kharchi , 2005, p. 171)**، كما أنه استمع إلى شكاوي الأهالي في منطقة غليزان عندما دخل أحد المقاهي وهو متنكرا وتم اكتشاف أمره وهو برفقة الجنرال **فلوري** (Flerry) والحاكم العام مكماهون (**Mac Mahon**)، حيث طالبوه الأهالي بأن يقوم بالإفراج على أبنائهم الموجودين في جزيرة كورسيكا **(بسايح، 2007، صفحة 166)**.

3- نتائج زيارة نابليون الثالث:

بعد عودة نابليون إلى فرنسا قام بإرسال رسالة في 20 جوان 1865م إلى الحاكم مكماهون والتي على شكل كتيب **(عبيد ، 2007-2008، الصفحات 88-89)**، تحمل في ثناياها مجموعة من انتقادات كان الأسلوب الذي اعتمد عليه نابليون في تحرير هذه الرسالة تتميز بأصالة الأفكار، وسبب اعتماد نابليون على هذا الأسلوب هو خيانة الإدارة الجزائرية له في بعض الأحيان لأنها تقوم بممارسة سياسة مستقلة ضده **(شارل أندري، 2008، صفحة 707)**، بحيث احتوت على مقدمة وأربع فصول حيث تتضمن مجموعة من النقاط التي أراد نابليون تطبيقها لأنه يرى فيها نجاح سياسة الاستيطان، وهي كالتالي:

← نصح على ضرورة التعاون بين الجزائريين والمستوطنين من اجل كسب الأهالي وذلك لأنه يعود بالمنفعة على فرنسا؛

← أعاد في هذه الرسالة تكرار عبارة **المملكة العربية** اعتبر خلالها أن الجزائر عبارة عن مملكة عربية مستعمرة أوروبية وفضاء فرنسي لذلك يجب أن يهتم بها **(عبيد، 2013، صفحة 127)**؛

[1] سياسة الاستيعاب هي تفكيك شامل لمنظومة العلاقات في المجتمع الجزائري، وللمزيد من المعلومات انظر: **(خرشي ، 2009، صفحة 206)**.

← رفض إبادة الجزائريين الذين يقدرون ب267,580.2 نسمة؛

← مدح في هذه الرسالة الجزائريين ووصفهم بأوصاف حميدة (مثل وصفهم بالثورة)، كما أنه قام بذمهم لأنهم لا يزالون متعلقين بأحكام الدولة العثمانية؛

← العمل على التعايش السلمي بين الأهالي والكولون ولا يجب إبادتهم كما فعلت أمريكا بالهنود الحمر، فبناء علاقة حسنة بين الأهالي يعد نجاحا سياسيا يخدم المصالح الفرنسية؛

← قرر الغاء الضرائب العربية، واعتبر بأن الجزائر مقاطعة فرنسية؛

← ضرورة تطبيق قرارات قانون السيناتوس كونسيلت المقرر في 1863م **(عبيد، 2013، الصفحات 128-129)**.

← وفي 14 جويلية 1865م أصدر نابليون الثالث قانون السيناتوس كونسيلت، الذي اعتبر قانون خاص بالمسلم الجزائري، بحيث أكد على أن الأهالي المسلمين أن يبقوا خاضعين للقوانين الإسلامية، لكن من يريد التمتع بحق المواطنة الفرنسية ففي هذه الحالة سيكون مقيد بالقوانين المدنية والسياسية الفرنسية وبالتالي يتخلى عن أحواله الشخصية **(قداش، 2008، صفحة 174)**.

III- موقف الجزائريين من سياسة نابليون الثالث:

إن سياسة نابليون الثالث أدت إلى تدهور كبير في مستوى معيشة الأهالي إذ أصبح الفلاحين غير قادرين على زراعة أراضيهم بسبب نقص الموارد والإمكانيات **(طرشون، 2017، صفحة 6)**، حيث رفض الجزائريين هذه السياسة وقاوموها بكل الوسائل بما في ذلك الاحتجاجات خاصة فيما يتعلق بتفتيت القبيلة واحتجاجهم أيضا على القوانين التي مست المحاكم الإسلامية والقضاة الجزائريين حيث قام الأهالي بثورات مثل: **ثورة الأوراس سنة 1859م، ثورة الحضنة والبابور والظهرة سنة 1860م، ثورة أولاد سيدي الشيخ سنة 1864م (بوضرساية، 2019، صفحة 95)**، كان رد فعل الأهالي المصابين بالعجز يتمثل في إحراق الغابات بهدف تأمين أراض رعوية حتى وإن كانت فقيرة وجد محدودة القيمة **(بسايح، 2007، صفحة 168)**.

إن زيارة نابليون الثالث إلى الجزائر خلال فترة الحكم العسكري، خاصة في سنتي 1860م و1865م كانت تشير إلى محاولة لإضفاء طابع إصلاحي على السياسة الاستعمارية الفرنسية من خلال الدعوة إلى تحسين أوضاع الأهالي واقتراح مشروع "مملكة عربية"، غير أن هذه الزيارة بقيت رمزية أكثر منها عملية، حيث لم تؤد إلى تغييرات جوهرية بسبب مقاومة الجيش والمستوطنين، مما جعلها مجرد خطوة خطابية في سياق استعمار قائم على القمع والتهميش.

الفصل الرابع:
مجيء لجنة لوهون وراندون
(1869-1868)

I- أهم الظروف التي أرغمت نابليون الثالث بإرسال هذه اللجان.

II-لجنة التحقيق الزراعية لوهون (Les Conte Le Hone) في 29 افريل-15 جويلية 1868م.

III- لجنة التحقيق راندون في 5 ماي 1869م.

شهدت الجزائر في النصف من القرن التاسع عشر سلسلة من الكوارث الاجتماعية التي كشفت هشاشة الأوضاع تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية خاصة في الريف الجزائري، وذلك خلال الفترة ما بين 1866م و1869م التي ضربت البلاد موجة جفاف شديد تبعتها مجاعة قاتلة وأوبئة فتاكة حصدت أرواح مئات الآلاف من السكان، في وقت كانت فيه الإدارة الاستعمارية الفرنسية منشغلة بترسيخ سيطرتها وتوسيع نفوذها دون اعتبار للأوضاع الإنسانية المتدهورة أمام حجم الكارثة وتحت ضغط الرأي العام الفرنسي على إرسال لجنتين لوهون وراندون بين سنتي 1868م و1869م، وذلك بهدف التحقيق في أسباب المجاعة ورفع تقارير حول الحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان الجزائريين.

I- أهم الظروف التي أرغمت نابليون الثالث بإرسال هذه اللجان:

تتمثل أهم الظروف التي أرغمت نابليون الثالث بإرسال هذه اللجان في:

- إن سياسة نابليون الجديدة التي اتبعها أدت إلى حدوث كوارث طبيعية واقتصادية أواخر الستينات، حيث أنه عام 1864م تعرضت الجزائر لغزو من الجراد الذي انتشر في كل انحاء البلاد، ثم تفاقم الوضع في عام 1866م وهو ما عرف بعام "**الجراد**" ونتيجة لذلك فقد الأهالي إنتاجهم وتعرضوا لأزمة مالية عنيفة **(بوعزيز، 1976، صفحة 8)**؛
- شهدت الجزائر خلال الفترة (1866م-1867م) انتشار واسعا للأوبئة والأمراض المعدية (كالطاعون، الجذري والكوليرا)، وتعرض الأهالي لضائقة كبيرة بعد نقص القدرة الغذائية وهذا ما أدى إلى تفاقم الأزمة بعد جفاف شديد سنة (1867م-1868م) **(كعوان، 2019، صفحة 144)**؛
- إن أزمات (1866م-1870م) أدت إلى انخفاض عدد السكان الجزائريين وتضرر الأهالي أكثر من الأوروبيين بسبب تمركزهم في المناطق التي تتمتع بكميات كبيرة من الأمطار، فقد أثرت هذه الأزمة في جعل الثروات الفلاحية في انخفاض وقضى على العديد من الحيوانات والمواشي **(أندري ، أندري، و إيف، 1984، صفحة 342)**؛
- ساهمت الزلازل في تفاقم الأوضاع بشكل عام في منطقة متيجة، حيث زادت حدة المجاعة لدرجة دفعت السكان إلى التهام جذوع الحشائش وأوراق الأشجار والزواحف والكلاب، وقد أشارت بعض المصادر إلى لجوء البعض إلى نبش القبور وأكل جثث الموتى، كما ورد في رواية القسيس بورزي عن محاكمة فتى عربي (بين 15 و17 سنة) أدين لاستخراجه جثة طفل صغير ليأكلها **(لونيسي، 2022، صفحة 30)**؛
- قال فارني: «**أن السكان العرب محكوم عليهم بالانقراض في ظرف زمني قصير**»، ومع تزايد هذه الأوضاع لم تبادر السلطات الاستعمارية في محاربة هذه الكوارث، فقد كان الجزائريين يعانون بصمت بسبب هدم الصناعات التقليدية وتزايد وغلاء المعيشة **(قداش، 2008، صفحة 176)**؛
- إن الكوارث قد انتشرت في جميع الأماكن باستثناء الجبال وعليه نعرض الجدول التالي **(الجيلالي، 2008، صفحة 180)**:

الجدول رقم (01): يوضح حصيلة الكوارث سنة 1867م

المقاطعات	المجموع	النسب المئوية
الوسط	200,000	26,9%
الشرق	220,000	20%
الغرب	400,000	50%

المجموع	820,000	32,3%

المصدر:(الجيلالي، 2008، صفحة 180).

- استغل اليهود حالة المجاعة التي تعرضت لها في السنوات (1866م-1867م-1868م-1869م) وذلك بشكل مفرط من اجل توسيع وزيادة ثرواتهم، مما جعل العديد من الجزائريين في نهاية المطاف فاقدين لممتلكاتهم وتحولوا بذلك إلى خماسين **(معوشي، 2013، الصفحات 248-249)**.

II- لجنة التحقيق الزراعية لوهون (Les Conte Le Hone) في 29 افريل-15 جويلية 1868م:

1- تأسيسها:

شهدت الجزائر في ستينات القرن التاسع عشر فترة صعبة ومأساوية، حيث عانت من نكبات طبيعية واقتصادية وانتشار الأمراض، مما اثر بشكل كبير على حياة الجزائريين وما زاد من معاناتهم هو عدم اهتمام السلطات الفرنسية بمقاومة هذه الأزمة، ولم توفر لهم وسائل الوقاية الصحية **(عيساوي و شريخي، 2011، صفحة 146)**، ومع تدهور الوضع الاقتصادي والذي مس خصوصا الأراضي الزراعية عزم نابليون الثالث إلى إرسال لجنة تحقيق زراعية سنة 1868م، من أجل دراسة مشاكل هذه الأزمة **(عزوز، 2019، الصفحات 295-296)** وترأسها الكونت لوهون (**Le Hone**)[1]، وبوصول هذه اللجنة رحب المستوطنون بالنائب لوهون وطلبوا منه يد المساعدة من اجل تحقيق هدف هذه اللجنة وحظي باحترام وتقدير وحسن استقبال من طرف الكولون مما جعله يتحول إلى محامي لهم ويدافع على مصلحهم **(بسايح، 2007، صفحة 175)**، مع العلم أن رئيس هذه اللجنة الكونت لوهون هو ليبيرالي النزعة كانت لديه شكوك حول مدى نجاح سياسة الإدماج، غير أن ذلك لم يمنعه من الاعتماد على النزاهة في نقل متطلبات المستوطنين **(أجرون، 2006، صفحة 87)**، غايتها الأساسية كانت دراسة الأوضاع الفلاحية والتعمق في المسائل السياسية **(بوشو، د.ت، صفحة 642)**.

2- تظلمات وأهم مطالب (الجزائريين والمستوطنين) أمام لجنة لوهون:

وصلت لجنة التحقيق لوهون في 29 أفريل وبقيت إلى 15 جويلية 1868م خلال وصولها قامت بجولة في الجزائر وزارت من خلالها المدن الرئيسية (الجزائر، وهران وقسنطينة)، عمل لوهون في هذه الجولات بالاستماع إلى شاهدات مباشرة من المسؤولين المحليين في الجزائر على رأسهم الولاة والقادة العسكريين، كما أنها جمعت إجابات وأراء من مختلف الولايات التي تجولت فيها (**مثل: الجزائر جمعت 64 إجابة، ولاية قسنطينة جمعت**

[1] الكونت لوهون كان أحد المقربين من نابليون الثالث وعضوا استشاريا في الهيئة التشريعية، وقد أوكلت اليه مهمة دراسة أسباب المجاعة واقتراح الإصلاحات اللازمة على مستوى الإدارة، وللمزيد من المعلومات انظر: **(شارل أندري، 2008، صفحة 722)**.

80 إجابة ووهران جمعت 85 إجابة عن مختلف الأسئلة التي طرحها رئيس اللجنة) لكن هذه الإجابات لم تنشر لأنها ركزت خلال استجوابها بشكل خاص على الجانب الزراعي، ووجهت اهتمامها نحو المناطق المدنية حيث أنها لم تستمع لآراء جميع المسلمين بل لعدد قليل منهم فقط وتجنبت المناطق العسكرية لأن الظروف المعيشية صعبة وسيئة للغاية بسبب المجاعة والفقر **(سيدي صالح، 2012، الصفحات 152-153)**، حيث قام المستوطنين بإرسال مطالبهم إلى اللجنة على شكل عرائض ورسائل ومن بين هذه العرائض هي عريضة "سكان قسنطينة" التي تم إرسالها في 19 جوان وتضمنت إعطاء الحقوق السياسية للفرنسيين في التمثيل البرلماني، وتوسيع سلطة الإدارة المدنية في حالات طارئة، وأما المطالب التي رفعها "سكان الجزائر" في 15 جويلية 1868م تركزت على إحلال النظام المدني بدل العسكري، وإلغاء المناصب القيادية المسندة للأهالي، وإلغاء الضرائب المباشرة، ووضع خطة تنظيمية لتشجيع الاستيطان، وإقامة ملكية فردية، وتشجيع الهجرة، واتخاذ إجراءات لحماية الأهالي، ومن خلال هذه المطالب نلاحظ أن الكولون يسعون إلى الإدماج ولا يهمه الاستقلال الذاتي للجزائر، لأن الإدماج بالنسبة لهم فرصة من اجل بسط نفوذهم والاستيلاء على الأراضي الخصبة وبالتالي جعل الأهالي تحت سلطتهم **(عباد، 1984، صفحة 27)** اتهم المعمرون بأن الشيوعية العربية هي السبب في حدوث هذه الأزمات وطالبوا بضرورة الإدماج، لأنها هي العلاج الشافي لهذه المشاكل **(أجيرون، 1982، صفحة 69)**، كما تقدمت مجموعة معتبرة من الجزائريين من اجل تقديم شكاويهم وطالبوا بضرورة تحسين ظروف معيشتهم التي تزداد سوءا يوما وراء يوم واشتكوا من ربا اليهود، ومن ممارسات المستوطنين الذين قاموا بسلب منهم جميع ثرواتهم الحيوانية وطلبوا بتقليل التكاليف المرتبطة بالقضاء وتوفير أماكن لدفن موتاهم كما طالب "سكان قبيلة لغرابة" بتوفير المياه وحفر الأبار وإلغاء الضرائب المفروضة على الملح والتي كانت تقدر ب 2,5 فرنك **(مختاري، 2022، الصفحات 127-128)**، واشتكى "سكان قرية ذبيحة" من عدم وجود مراعي لسقي مواشيهم وغياب طريق يؤدي من أراضيهم إلى النهر المجاور حيث يتعين عليهم نقل قطعانهم إلى المياه ودفع 300 فرنك سنويا كحق المرور على أراضي جيرانهم حيث طالبوا الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة **(Turot, 1870, p. 254)**، كما أن أعيان منطقة قسنطينة على رأسهم محمد كريزي، عمار بن عبد الله، بولخراص بن قانة أكدوا على ضرورة قيام الحكومة الفرنسية بإعادة التعليم الجزائري، كما كان قبل الاحتلال وأكدوا أمام اللجنة برفضهم في تعيين أعوان فرنسيين حول التحصيل الضريبي وضرورة اختيار شخصيات عادلة تخدم مصالح وترى معاناة الجزائريين **(مختاري، 2022، الصفحات 129-130)**، وفي الأخير ومن خلال الإجابات التي جمعتها اللجنة حول مسألة الكارثة التي حدثت في الجزائر، لم تكن متشابهة بين الأهالي والمستوطنين حيث أن وضع الأهالي بعد أن كان هو صاحب الأرض أصبح فاقد لكل شيء، أما الكولون فقد قاموا بتحميل الحكم العسكري مسؤولية هذه الكوارث حيث صرح احد ملاك بمدينة تلمسان وقال: «**نلاحظ الاختلاف الكبير بين وضع الكولون والأهالي، الأهالي كانوا**

يمتلكون أراضي واسعة خصبة هم حاليا قد فقدوا معظم ما يملكون من ثروة حيوانية وقد فقدوا بذلك وسائل العمل بما فيها الحيوانية فاضحوا محل شفقة نتيجة هذه الأوضاع المأساوية» (سيدي صالح، 2012، الصفحات 153-154).

3- نتائج اللجنة:

إن نتائج هذه اللجنة جاءت في صالح الاستعمار المدني **(خرشي ، 2009، صفحة 265)** حيث بعدما انتهت من تحقيقها في 17 جويلية 1868م عادة اللجنة إلى فرنسا وانحاز لوهون إلى جانب مصالح الكولون وقام بتقديم مشروع لتعديل بعض الجوانب المتمثلة في ضرورة رفع عدد المستوطنين في المجلس الأعلى وابعاد الزعماء الجزائريين عن جباية الضرائب العربية وتوسيع التراب المدني ليشمل جميع المناطق **(عباد، 1984، صفحة 28)**، كما أعلن لوهون أن الأهالي غير قادرين على استغلال أراضيهم وطالب أيضا بإلغاء التشريعات التي كانت تخدم مصالحهم خلال 1863م-1864م-1865م **(بوعزيز، 2007، صفحة 24)**، فلجنة لوهون لم تهتم للمعاناة والأضرار التي لحقت بالجزائريين بل اعتبر الكارثة التي أصابت الجزائر فرصة لتحقيق مكاسب وخدمة مصالح المستوطنين **(سيدي صالح، 2012، صفحة 156)**، لكن في الأخير المشروع الذي قدمه إلى الحكومة الفرنسية فقد تم رفضه وأعلنت أنها لا تريد التدخل في هذا الإصلاح **(عباد، 1984، صفحة 27)**.

III- لجنة التحقيق راندون في 5 ماي 1869م:

1- تشكيلها:

بعدما أدركت وزارة الحرب الفرنسية بالمؤامرة التي يخطط لها المستوطنون، قامت بإبلاغ نابليون الثالث يوم 24 أفريل 1869م بخطة النواب التي تهدف إلى دعم المستوطنين لبسط نفوذهم والاستيلاء على السلطة في الجزائر، ويسعون إلى إنهاء الحكم العسكري واستناد إلى توصيات وزارة الحرب الفرنسية قرر نابليون الثالث إنشاء لجنة برئاسة **راندون** (Randon) حيث قدم لها نابليون معلومات شاملة حول الظروف في الجزائر وتمكنت هذه اللجنة من عقد 27 جلسة عمل مع الأهالي والكولون **(بوحوش، 1997، الصفحات 154-155)**.

2- أعضاء اللجنة:

تشكلت هذه اللجنة في 5 ماي 1869م برئاسة المارشال راندون (Randon) حاكم الجزائر السابق وبرفقة ثلاثة عسكريين هم:

- ألار (Allard)؛
- وديسفوا (La général Desvaux)؛
- الكونيل جريسلي (Gresley).

وبالإضافة إلى خمسة مدنيين على رأسهم:

- السيناتورا أرموندبييك (Armand Béhic)؛
- وفيرديناند بارو (Ferdimand Baroot)؛
- تلابو (Talabot)؛
- قاستمبيد (Gastamibide)؛
- شمبلين (chamblin).

كما احتوت هذه اللجنة على كتاب منهم: **فولد** (Fould) **وروجينا** (Roginiat) **وتاسان** (Tassin) **(سيدي صالح، 2012، صفحة 6)**، فقد انتقد المستوطنون هذه اللجنة بسبب غياب ممثلين عنهم ولم يمثل المستوطنون سوى شخص واحد وهو **فيرديناند بارو** (Ferdimand Baroot) فغياب لوهون عن هذه اللجنة هي مفاجأة غير صارة ومؤلمة لهم **(سيدي صالح، 2012، صفحة 156)**.

3- أهم الاستجوابات التي قامت بها اللجنة:

بوصول لجنة راندون إلى الجزائر قامت بمقابلة مجموعة نواب عن الجزائريين، استمعت إلى شهاداتهم ووجهات نظرهم على رأسهم حسن بن بريهماتممثل ولاية الجزائر، المكي بن باريس ممثل ولاية قسنطينة وأحمد لولد القاضي عن وهران فقد مالت هذه اللجنة إلى جانب الجزائريين **(بوعزيز، 1956، الصفحات 187-188)**، وقد طرحت عليهم مجموعة من الأسئلة المتمثلة في: إذا قام الأهالي بتقليد المستوطنين في عملية الحراثة، هل تحدث هذه الكوارث أم لا؟ هل القادة يمارسون التعسف بين الفلاحين في عملية تقسيم الأراضي؟ هل الملكية الفردية نافعة أو لا؟ وهل الجزائريين لديهم خبرة في أمور الفلاحة؟ هل المكاتب العربية تمارس سياسة التعسف؟ والملاحظ من خلال هذه الأسئلة التي طرحت أرادت تحميل الفلاح أسباب ما يحدث وتريد إبقاء الأهالي تحت سيطرة المستوطنين **(مختاري، 2022، الصفحات 135-136)**، فقد كانت إجابات النواب الجزائريين كالتالي: أكدوا أن ادعاءات التي يروج لها المستوطنين كاذبة وأن الأهالي لهم خبرة في أمور الفلاحة التي ورثوها عن أجدادهم، كما أنهم يحسنون تخزين المحاصيل لسنوات القحط وفترات الجفاف لكن ربا اليهود هو السبب في عدم وجود مواد مخزنة **(بوعزيز، 2007، الصفحات 24-25)**، كما انتقدوا سلوك المستوطنين وأكدوا أن النظام البلدي السائد في الجزائر لا يقدم سوى مصالح الكولون وأن نظام الضرائب المفروض على الأهالي غير عادل **(بوعزيز، 1956، صفحة 188)** وبوصول اللجنة قام المستوطنين بإرسال عرائض ورسائل تحتوي على مطالبهم، وكانت كل مطالبهم تتركز على سياسة الإدماج، ومن بين العرائض التي قاموا بإرسالها إلى الحكومة الفرنسية: **عريضة 3650 ساكنا بمدينة قسنطينة من مستوطني الجزائر إلى الهيئة التشريعية بفرنسا، كما تم تقديم عريضة يوم 15 أوت 1869م بمليانة إلى مجلس الشيوخ تتعلق بمشروع دستور الجزائر (عباد، 1984، صفحة**

28)، وكانت مهمة هذه اللجنة هي تحديد حقوق وواجبات كل من المستوطنين والأهالي **(سيدي صالح، 2012، صفحة 157)**.

4- نتائج اللجنة:

عقدت اللجنة في الفترة الممتدة من 31 ماي إلى غاية 24 جوان 1869م اجتماعا وركزت هذه الاجتماعات على دراسة ثلاث جوانب أساسية هي النيابة، الحكم وسياسة الاندماج، بعد انتهاء مختلف الاجتماعات التي قامت بها عزم السيناتور (Béhic) بتسليم تقرير اللجنة في 29 جويلية 1869م والذي احتوى على 127 مادة، ووجهت خلاله مجموعة انتقادات للنظام العسكري **(سيدي صالح، 2012، صفحة 7)** والعمل على تقسيم الجزائر إلى منطقتين الأولى مخصصة للمستوطنين والتي يشرف عليها حكم مدني، أما المنطقة الثانية للأهالي ويشرف عليها حكم عسكري مؤقت، وفكرة هذا التقسيم هي فكرة رانون لأنه يريد تجنب غضب الجزائريين ورغبات المستوطنين الخطيرة **(خرشي ، 2009، صفحة 266)**، كما أقرت على تعيين حاكم عام إما يكون مدني أو عسكري وتسند إليه جميع المصالح التي تخص الكولون والأهالي، إلا المصالح العامة المتمثلة في **المالية، البحرية والجيش** لكن تم رفض هذا المشروع الذي عرضه راندون واجمع الرأي العام على رفضه لأنه يريد ابعاد سياسة الإدماج **(عباد، 1984، الصفحات 27-28)** وفي 9 مارس 1870م بعد انتهاء أعمال اللجنة قررت الهيئة التشريعية على الغاء الحكم العسكري والمكاتب العربية، وإقامة الحكم المدني وإخضاع الأهالي لقوانين زجرية فرنسية **(بوعزيز، 2007، صفحة 24)**، وبالتالي تحول الملف الاقتصادي الذي حمله راندون إلى ملف سياسي، وهذا ما يؤكد سنة 1870م انتصار المستوطنين بإعلان الحكم المدني واحتفلوا بهذا القرار معبرين عن فرحتهم، وأقرت الهيئة التشريعية أن النظام المدني يوفق بين حاجيات الكولون والأهالي معا **(بسايح، 2007، صفحة 175)**.

5- موقف النواب الجزائريين من لجنتي لوهون وراندون:

كان موقف النواب الجزائريين خاصة حسن بن بريهمات مشرفا وأوضحوا للجنة راندون سياسة المعمرين التي أرادوا من خلالها جعل الجزائر ملكا لهم وتحت سيطرتهم **(بن شوش، 2008، صفحة 108)**، وتميزت أجوبتهم من خلال الأسئلة التي طرحتهم اللجنة بالوضوح والصراحة والشجاعة في التعبير عن آرائهم دون خوف، وأكدوا أن المجاعة هي ليست بسبب جهل الأهالي بأمور الفلاحة ورفضوا عملية تقسيم الأراضي لأنها أدت إلى تفكيك نظام القبيلة وتشتيت وحدة المجتمع الجزائري **(بوعزيز، 1976، صفحة 15)**، كما افصحوا أن لجنة التحقيق لوهون لم تهتم بوضع وشكاوي الجزائريين، وأن المستوطنين بمجيء هذه اللجنة حاولوا أن يقوموا بأضعاف الهوية الإسلامية والنيل منها، وفي الأخير قام النواب بالثناء على عمل المكاتب العربية وختموا أجوبتهم بعبارات مدح لنابليون الثالث **(بوعزيز، 1956، صفحة 171)**.

إن كلا اللجنتين رغم اختلاف الظاهر في أهدافهما ساهمتا في تكريس السياسة الاستيطانية الفرنسية، وأبرزتا كيف استخدمت لجان التحقيق كوسائل لضبط الاستعمار لا لتصحيحه، ومع أن لجنة لوهون حملت بعض الانتقادات، فإن تأثير اللجنتين كان في المحصلة سلبيا على الفلاحين الجزائريين، وأسهم في تعميق الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي لهم.

الخـاتمـة

بعد دراسة وتحليل موضوعنا والذي كان تحت عنوان "**اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين خلال فترة الحكم العسكري (1830-1870)**" حاولنا معالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية المرتبطة بها، وذلك من خلال ما تم التطرق له خلال الفصول الأربعة، بحيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات التي تمثل خلاصة للموضوع، والتي يمكن تلخيصها في شكل نقاط:

- لم يكن ضم الجزائر إلى فرنسا بعد 1830م خطوة عابرة بل كان مخططا استيطانيا يهدف إلى تحويل الجزائر إلى إقليم فرنسي؛
- اعتمدت فرنسا على الحكم العسكري لفرض سيطرتها مستخدمة القوة والعنف كوسيلة لإخضاع السكان وتجريدهم من أراضيهم، وكان من أولى نتائج الإدارة الاستعمارية في الجزائر تفكيك النسيج أي البنية الاجتماعية والهياكل القبلية التقليدية، وذلك من خلال إنشاء تقسيمات ووحدات إدارية جديدة مثل: المكاتب العربية التي استخدمت لتسخير السكان المحليين لخدمة مصالح المستعمر مستعملة ألقابا ومناصب مغرية، مما أدى إلى معاناة واسعة بين الشعب الجزائري؛
- فرض الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري نظاما إداريا ظالما يتمثل في البلديات المختلطة والعسكرية والعربية، حيث كانت تمارس التفرقة بين المستوطنين الفرنسيين والشعب الجزائري، وقد أدى هذا النظام إلى زيادة معاناة الجزائريين، وكرس الظلم من طرف الإدارة الاستعمارية والمستوطنين على حد سواء؛
- عبر الشعب الجزائري عن رفضهم للسياسات القمعية والجائرة المفروضة عليهم عبر تقديم شكاوى وعرائض توضح معاناتهم والمشاكل التي يوجهونها مطالبين فيها تدخل السلطات الفرنسية لإنصافهم ووضع حد لظلم الإدارة الاستعمارية واستبداد المستوطنين وجيشهم؛
- مع تزايد عدد العرائض التي بعث بها الجزائريون، والتي دعت إلى إرسال لجان برلمانية للنظر في الأوضاع السائدة، قررت الحكومة الفرنسية على أثر ذلك إيفاد اللجنة الإفريقية سنة 1833م للتحقيق في الوضع القائم؛
- إذ لم يأت عمل اللجنة الإفريقية بشيء للجزائريين وإنما ثبت التواجد الفرنسي الاستعماري في الجزائر وفق البرنامج الذي أعدته للحكومة ونفذته لتخرج بجملة من التقارير مست جميع الميادين؛
- كما أنها أسقطت مصالح الجزائريين ولم تقم بإنصافهم حيث كانت مسألة تناول تقرير الجزائريين تهدف إلى تجنيدهم لخدمة المشروع الاستعماري، والذي لخصته في تقريرها النهائي مؤكدة بالدرجة الأولى على الاحتفاظ بالجزائر، وتم ترجمته من خلال مرسوم الإلحاق النهائي للجزائر في 22 جويلية 1834م؛

- شكلت لجنة متيجة سنة 1842م أداة استعمارية لدعم التوسع الزراعي الفرنسي، حيث ركزت على استغلال الخصائص الاقتصادية لسهل متيجة لصالح المشروع الاستيطاني، من خلال تسهيل تمركز المعمرين في المنطقة؛
- اعتمدت لجنة متيجة على سياسة نزع ملكية أراضي الجزائريين، مما أدى إلى تهميش الفلاحين المحليين وترسيخ الهيمنة الاقتصادية الفرنسية دون أي اعتبار للحقوق الاجتماعية أو الاقتصادية للسكان الأصليين؛
- اتسمت سياسة نابليون الثالث في الجزائر بالتناقض، إذ بدأ برفض الاندماج، ثم عاد لاحقا ليعزز الاستعمار باستخدام وسائل اقتصادية وقانونية لتكريس السيطرة الفرنسية، خاصة من خلال تشجيع الاستيطان وتفكيك البنية التقليدية للمجتمع الجزائري؛
- اعتمد نابليون الثالث على قوانين مثل: قانون الأهالي وقانون الجنسية لسنة 1865م التي قننت التمييز ضد الجزائريين وحرمتهم من حقوق المواطنة الكاملة، مما جعل مشروع "المملكة العربية" مجرد غطاء لفرض الهيمنة الفرنسية بشكل غير مباشر؛
- شهدت الجزائر خلال القرن التاسع عشر تدهورا في وضعها الصحي حيث عرفت انتشار رهيب للأوبئة والأمراض التي ساهمت في حدوث المجاعة وأسفرت على العديد من ضحايا ذلك بسبب مدى تأثير العوامل الطبيعية كالجفاف والزلازل والجراد الذي اجتاح كل المحاصيل الزراعية، بالإضافة إلى السياسة الاستعمارية الهادفة إلى تجويع الجزائريين عن طريق مصادرة أراضيهم، وهذا ما تسبب في خسائر بشرية فادحة؛
- ونتيجة لتدهور الأوضاع في الجزائر أوفد نابليون لجنتي التحقيق، الأولى لجنة لوهون في 1868م والثانية لجنة راندون سنة 1869م من اجل دراسة الوضع القائم في الجزائر، وقد لخصت هاته اللجنتان إلى تحميل النظام العسكري المسؤولية واتهامه معتبرين إياه السبب الرئيسي فيما تشهده الجزائر من إحداث؛
- كانت هذه اللجان البرلمانية التي أوفدت إلى الجزائر تعنى أولا وقبل كل شيء بخدمة مصالح فرنسا ثم مصالح المستوطنين دون أن توحي أي اهتمام بمصالح السكان الأصليين.

الملاحق

الملحق رقم (01): عريضة بعث بها عدد من أعيان مدينة الجزائر إلى أعضاء البرلمان الفرنسي (قنان، 2009، الصفحات 46-47)

10 ـ عريضة بعث بها عدد من أعيان مدينة الجزائر الى أعضاء البرلمان الفرنسي(1)

حضرات السادة:

اننا نسمح للأنفسنا بأن نعرض عليكم حالتنا البائسة التي تدفع الى اليأس. انها شكوى صريحة هامة التي نرفعها الى حكومتكم العادلة لتخليصنا من جلادينا وآلامنا.

عندما وصلت قواتكم أمام مدينة الجزائر بعثتم الينا بنداءات مضامينها جد محابية بالنسبة لنا. لقد اعتقدنا إننا سنكون سعداء جدا تحت الحكم الفرنسي لقد رفضنا المسير ضد القوات الفرنسية. ولقد حصلنا على وعد مشرف معتقدين جازمين أن فرنسا لن تنكث عهدها أبدا.

لقد غرر بنا وخدعنا. فمنذ ثلاث سنوات ونحن نتحمّل كل أنواع الظلم التي لا يمكن تصورها. و لم يحدث أن تعرض شعب لمثل هذا الطغيان. ولقد رفعنا الشكاوي للسيد وزير الحرب ولكنه لم يعط أمرا، مطلقا باستجابة مطالبنا، بل بالعكس، ففي كل مرة نرفع فيها شكوى إلا ونتعرض لمظالم جديدة أشدّ وأدهى وبالأخص ضد أولئك الذين يوقعونها. ولهذا السبب فلم يعد أحد قادرا على اظهار نفسه. وهاته الشكوى التي سنرفعها اليكم سوف لن تحمل توقيع أي أحد.

---

(1) المصدر: وثيقة لم نعثر على نصها العربي وانما على ترجمتها الفرنسية؛ وقد طبعت ووزعت في باريس في عام 1833. وهي محفوظة في المكتبة الوطنية بباريس.

إننا نترجاكم أيها السادة بإسم الانسانية ان تخلصونا من هذا الطغيان وهذه العبودية. وها هي الوسيلتان اللتان نعرضهما على اقتراعكم وعلى حكومتكم، لتحقيق هذا الغرض!

الأولى، هي أن تأمروا في أقرب وقت ممكن بان تصبح بلادنا مقاطعة فرنسية والأخرى ان تكون عندنا حكومة مدنية. لأنه إذا ما أريد الاحتفاظ بالبلاد مع استبقاء الحكم العسكري، فانه لن ينجم عن ذلك أي شيء مفيد. ونستطيع أن نؤكد لكم بأن هذا سيكون مآله الفشل. وعلى ذلك، فالأفضل هو ترك البلاد مع الحصول على شروط مفيدة لفرنسا وضمان السكان الذين أعلنوا ولأنهم للقضية الفرنسية.

اننا نلفت انتباهكم أيها السادة بأن أولئك الذين يقولون لكم بأننا همج وبكونه ليس لنا لا دين ولا ملة هم يضلونكم. فسيرتهم السيئة واعتداءاتهم، وطغيانهم وانتهاكهم للعهود تجعل الانسان الليّن والمنقاد يتحول الى وحش ضار.

لتكن عندكم شفقة بشعب بائس مصيره بين أيديكم. خلصونا من المحنة والهموم التي تثقل كواهلنا. وكونوا واثقين بأننا سنكون مدينين لكم بالعرفان والجميل.

47

الملحق (02): جدول تطور الاستيطان والمساحات بالهكتارات الموزعة على المستوطنين من سنة 1830م إلى غاية 1870م (عمورة، 2002، صفحة 120)

الفترة	المستوطنات	المساحة بالهكتارات	المستوطنون
1830 1850	150	427.604	63.497
1851 1860	91	184.255	103.322
1861 1870	23	73.211	129.898

الملحق رقم (03): الوثيقة الأولى (رسالة نابليون إلى الماريشال بيليسي) (بوعزيز، 1956، الصفحات 143-144)

نصـــوص الوثـــائق

الوثيقة الاولى :

رسالة نابليون الى الماريشال بيليسي :

هذا خط شريف صدر من الحضرة المعظمة سيدنا الامبراطور نابوليون الى سعادة الماريشال والي عمالات الجزائر وذلك بباريس بتاريخ 6 فيفري 1963 (31) .

الى محبنا الماريشال دوق دملاكوف سانه الله أما بعد فالذي نخبركم به هو أن المشيخة العلية من دولتنا ينعقد عن قريب مجلسه للبحث والمناظرة فى اصلاح قواعد الحكم والسياسة بالبلاد الجزائرية وقبل شروعها فيما أمرت به أريد مكاتبتكم فى ذلك لأنه ظهر لي أن من لوازم الأمور ازالة الهموم التي أثارتها المباحثات المتجددة مرارا فى مسألة ملك العرب

(31) (Alger, Imp. Impériale 6-2-863), B.E.L.O. Mel. 539.

لأراضيهم . أوجب علينا خلوص نيتنا فى المنفعة العامة وصدق سعينا فى مصلحة الدولة فنقول لما كان فتح ثغر الجزائر على يد الفرنسيين تحت حكم سلطان من أسلافنا عاهدوا المسلمين هناك فى أن الدولة الفرنسية لا تتعرض لهم فى دينهم ولا فى أملاكهم ولما كان هذا العهد وثيقا لازما علينا نريد الوفاء به تشرفا وافتخارا كما وفينا بجميع العهود التي انعقدت على يد السلاطين من قبل وهذا فعلناه فى حق الأمير عبد القادر بن محيى الدين ولو كان أمر العدل والانصاف معدوما عندنا نعوذ بالله من ذلك فلا بد لنا من اقرار الاملاك بيد حايزيها والمتصرفين بها لتبقى لهم ملكا مطلقا لأن مرادنا خير العباد فى عمالات الجزائر وعافية البلاد . وكيف يتحقق لدينا دوام السلم فى ناحية ما دام الخوف والقلق نازلا بقلوب أهلها فى شأن ما يملكون من العقار . وكيف يمكن فيها التمدن والعمران اذا كان أكثر أطرافها وأكنافها قليلة القيمة لأجل المشقة الواقعة لأصحاب الأملاك فى بيعها ورهنها . وكيف تكثر الجباية ويزيد مدخول الدولة مع قلة قيمة الأملاك التي هي معدة لثروتها . وأما حقيقة الأمر فهو أنه فى البلاد الجزائرية ثلاثة آلاف ألف عرب ومائتا ألف نصراني منهم مائة وخمسون ألف فرانسيس . ثم ان بلاد التل جملة مساحتها أربعة عشر ألف هكتار والمعمور الذي فى حوز المسلمين ألف ألف هكتار وستمائة وتسعون ألف هكتار قابلة العمارة مع ثمان مائة ألف هكتار غاب من الأشجار الكبيرةوأربعةوعشرون ألف هكتار قد أعطتها الدولة لأهل الفلاحة من النصارى . وأما الباقي فمشتمل على مروج وغدران وسباخ وأودية ومسارح للانعام وغياب من الأشجار الصغيرة . ثم ان هذه الأربعمائة وعشرين ألف هكتار التي أعطاتها (كذا) الدولة للفلاحين من النصارى فقد باعوا أكثرها أو كروها للعرب والباقي غير مكمل العمارة ولو أن هذه الأعداد مثبتة على التقريب فقط لكن (كذا) تكفي مقصودنا لانها تدل على قلة ما عمره النصارى من الاراضي مع انهم قد أظهروا غاية الحزم فى شغلهم وتقدموا فيه بعض الاقدام وتدل أيضا على عدم نقص الاراضي المدة الطويلة لمن يريد عمارتها .

الملحق رقم (04): مقتطف من رسالة نابليون الثالث الطويلة إلى ماكماهون بتاريخ 1865/06/20م (زوزو، 2010، الصفحات 163-164)

مقتطف من رسالة نابليون الثالث الطويلة الى ماكماهون
بتـــاريخ 20ـــ6ـــ1865

تحتضن الجزائر : 2.580.000 اهلي
و 200.000 اوروبي
و 76.000 من الجيش
112.000 فرنسي
80.000 اجنبي

فهي حينئذ مملـــكة عربية ، وفي ذات الوقت مستوطنة أوروبية ، ومعسكر فرنسي ، ولذلك يقتضي الأمر النظر في المسألة من أوجهها الثلاثة • ان تهدئة العرب هي القاعدة التي لا غنى عنها للاستيطان ، وان التباين في الدين والعادات لا يشكل حاجزا منيعا في وجه التهدئة ، فعلينا اذن واجب استمالتهم بممارسة عدالة سريعة ومنصفة ازاءهم ، والعمل على اسعادهم أكثر ، وتنمية التربيه ومكارم الأخلاق لديهم • وهل كانت المجهودات الحكومية السابقة كلها في هذا الاتجاه ؟ من المسموح للانسان أن يشك في هذا ، ذلك أن المصالح المختلفة من أجل تدعيم احتلالنا كانت مسيرة من العاصمة ، وهذا الى غاية سنة 1861 وأن أنواع الادارات التي تعاقبت قد عمل كل نوع منها في مجاله الخاص من غير اهتمام بالتصور الشامل للمسألة •

ينقسم السكان العرب الى قبائل ، على رأسها عائلات ذات نفوذ ، لكننا افلسناها وجردناها من اعتباراتها ، كما حاولنا تفكيك القبائل ، والاخلال بالقضاء الاسلامي ، من غير أن يكون لدينا عوض نمنحه لهذا الشعب الذي أمسى تائها من غير دليل ، بعد أن تعرضت مؤسساته لهزة عنيفة لم يسلم منها سوى جهله وتعصبه الديني •

لقد طرد السكان من أراضيهم (وهناك وثائق تبين الطريقة القسرية التي استعملتها مصلحة الأملاك اتجاههم) ؛ واضطـروا الى اكتـــراء الأراضي المحتجزة التي هي ملك لهم منذ عهد سحيق كما أبعدوا من السهول ، فالتجأوا الى الجبال حيث منعتهم ادرة الغابات استغلال هذه الأماكن التي اتخذوها فيما سلف مراع لمواشيهم •

أما أراضي العزل (وهي جزء من ملكية الدولة) كان العرب على الدوام يستأجرونها ، فتكترى بالمزايدة • وأن نقصا في الأراضي عند

الأهالي سيؤدي الى مزايدات مبالغ فيها قد نفلسهم ، وتكون نتيجتها افقار الأرض بسبب ارهاقهم لها لمواجهة احتياجاتهم .

وأما الضريبة التي تشمل الأراضي والأنعام والأشجار المثمرة فهي الأخرى غير سليمة ، اذ المفروض أن تكون عقارية فقط ، وفى الأراضي المدنية وقع تجاوز للشرع باستخلاص رسوم بلدية ثقيلة من الأهالي القاطنين الخيام ، فى الوقت الذي لا تعود عليهم بأي نفع .

وهذه الأعباء جميعها تتطلب من أكثريتهم سلفيات ربوية قد تؤدي بهم الى الافلاس الكامل ، خاصة أن كل الملكيات العربية مثقلة بالرهون ، التي ستسلب منهم يوم أن تتأسس الملكية الخاصة ..

... وبشأن تنشيط الاستيطان تم تطبيق اجراءين ، هما موضع لوم أيضا . يتمثل الأول فى تأسيس المراكز الاصطناعية بما تتطلبه من وسائل وما تستوجبه من العناية بالكولون من حيث معيشتهم وعملهم ، لفترة ثلاث سنوات على الأقل ، فى حين كان الأمر يقتضي تحديد دائرة معينة بوضوح حول كل واحدة مَن العواصم الثلاث كمكان لتمركز الاستيطان ، ومثال أمريكا التي يساق عادة فى هذا المضمار غير مقنع لأن ما كان يخلص الكولون عند وصولهم الى العالم الجديد هو الأجور العالية لليد العاملة ، وعثورهم بسرعة على شغل مدرار بالكفاية يسمح لهم بالتوفير ويمكنهم من تملك الأرض .

أما الاجراء الثاني فكان منح القطع الأرضية بالمجان ، وهذا من شأنه أن يحدث نتائج مضرة ، كمساعدته على خلق مضاربات لا طائل تحتها ، وعلى انحطاط القيمة الأرضية ، وبذلك يلحق الأهالي خطر محقق من غير تعويض من حيث التوسع الاستيطاني .

المصدر : A.M.G. H 179

الملحق رقم (05): الوثيقة الأولى تتعلق بنص أسئلة لجنة التحقيق إلى النواب الجزائريين حول أسباب المجاعة وأشياء أخرى عام 1869م (بوعزيز، 1956، الصفحات 171-172)

الوثيقة الأولى :

نص أسئلة لجنة التحقيق الى النواب الجزائريين حول اسباب المجاعة واشيـــاء اخـــرى عام 1869

الحمد لله (36) ، هذه أسئلة برزت من جماعة الكمسيون المنتصب بباريس لتأسيس أحوال الاقليم الجزائري الى الأشخاص القايمين هناك مقام عرب الأقليم المذكور •

السؤال الأول :

ان المجاعة الواقعة التي مات بسببها كثير من العرب أتظنون أن لو كانت الأرض محروثة حراثة متقنة أو كانت مطامير الزرع معدة لوقت الحاجة لكانت تلك المجاعة أضعف مما وقعت • ولا يمكن اتقان الحرث الا بمشاهدة من هو أهل لذلك وباتخاذ الآلات التي تصلح لذلك ، ولا يحصل ذلك الا بمحاورة الأوروبيين ، فكيف بكم تجنبتموهم •

36 — ارشيف باريس الوطني ، صندوق : A.N.P. Carton F 80-1704.

السؤال الثاني :

ألم يقع وقت اقتسام الأرض للحرث عند شروع الناس فيه الظـــلم أحيانا ، اما أن القايد والشيخ يختارون بعض الأرض الجيدة لأنفسهم أو يخصصون بها أقاربهم ويحرمون منها بعض ضعفاء أهل محلتهم ولا يخفى عنكم أن هاذا الفعل ظلم والخلاص منه صعب فلو أن كل شخص يستقل بملكه لأمكنته المدافعة على حقوقه فلا يقع عليهم ظلم وهناك فائدة عظيمة في استقلال كل واحد بملكه لأن بذلك تتقن حراثة الأرض وتحيى أبوارها وغير خاف عنكم لأنه يجد ويجتهد في ترتيب أحـــواله ويسعى في كل ما يجلب الخير والغنى له ولعيلته وبسبب ذلك لا تخشى العيلة ضياعا ولا تشتيتا بل العيلة تنمو ويكثر خيرها وفي ذلك فائدة للعرب •

الملحق رقم (06): الوثيقة الثانية تتعلق بنص أجوبة النواب الجزائريين عن أسئلة لجنة التحقيق (بوعزيز، 1956، الصفحات 173-175)

الوثيقة الثانية

نص اجوبة النواب الجزائريين عن اسئلة لجنة التحقيق

الحمد لله رب العالمين (39) الذي يقضي الحق وهو خير الفاصلين ؛ والصلاة والسلام على جميع الأنبياء والمرسلين .

الجواب عن السؤال الأول :

أما كون المجاعة تضعف بسبب اتقان حراثة الأرض فلا نسلمه . ونقول أن خدمة الأرض المعتادة عند العرب هي التي تناسب غنيهم وفقيرهم ويسهل عليهم القيام بها . وقد كانوا معها على أحسن حال منذ قرون عديدة ، وأما ادخار الزرع في المطامير فليس فيه كبير فايدة للعامة لأنه لا ينتج منه الا وجود الحبوب في الوطن وانما تكون فائدة تلك المطامير خصوصية بأربابها ومع هذا فان الزرع الآن لا يضر وجوده لما ان التجار يجلبونه من سائر الأقطار . نعم كان فى السالف كثير الفلاحين يكون عندهم الفاضل فى الزرع عن قدر كفايتهم فيحفظونه فى المطامير ويخرجونه وقت المسغبة ليدفعوا به المضرة ، ولما حل بهم غلو السعر فى كراء الأراضي الدومينية وغيرها مع الزيادة فى المغرم وصارت الحاجة تدعوهم الى قرض الدراهيم بالفائدة المضرة كستين فى المائة ونحو ذلك ممن انتصب لذلك ولم يرحم خلق الله ، كما تدعوهم أيضا الى بيع الزرع الذي يحصلونه فى المصيف يخرج كله من أيديهم فى الشأن المذكور ولم يبق بأيديهم فاضل وادخاره للحاجة اليه ففي ذلك مصلحة عظيمة ، والحاصل أن المسغبة انما تحصل من عدم المطر ويبس الزرع والكلأ واصابته بالبرد والجراد ، ولا يخفى على أحد أن الجوائح المذكورة تفسد زرع الحرث المتقن وغيره . وكما ان الجوائح المذكورة أوقعت بمملكة الجزائر . كذلك أوقعتها بالمملكة المراكشية والتونسية غير أنها كانت فى أراضي السواحل من الأقاليم الثلاثة أخف ضررا وأقل موتا لما أن أراضى السواحل أصابها بعض المطر مع جودتها ووجود الماء المعدني الموالية للصحراء فما بعدها

لأنه يكون أشد ضررا فى ابتداء أمره وما وصل الى سواحل مملكة الجزائر الا بعد أن كان العرب والعساكر قتلوا جله ، (حسن بن بريهمات ــ أحمد ولد القاضي ــ المكي بن باديس) ، واما كون اتقان الحرث لا يعرف الا مشاهدة صاحب المعرفة وباتخاذ الآلات المعدة له فلا نزاع فيه غير انه لا يعسر تحصيل ذلك لمن أراده من الفلاحين لأن الشخص اذا حصل له داع لشيء موجود بوطنه ولو مع البعد فان داعيه يوصله الى غرضه ، واما مجاورة الأوروباويين فانها لا تناسب الآن العرب الذين هم جهلة بالاحوال التي تنبغي فى معاشرة الأوروباويين وغلاظ الطبع وعادتهم اهمال المواشي والمجاوزة عن بعضهم فى ذلك وفى الرعى فى أراضي بعضهم بعضا وغير ذلك من العوائد الجارية بالرفق والمعاملة فيما بينهم فينبغي لهؤلاء أن تكون أرضهم متصلة ببعضها وغير مختلطة بأراضي الأجانب وأن يبقوا على حالهم الى أن تكبر أولادهم المتنقلون الآن من المكاتب المدارس الابتدائية الى المدارس السلطانية بالمملكة الجزائرية ثم الى المدارس الحربية والصناعية بافرنسة فان ذلك يتم المراد ويسهل الاختلاط وتحسن المجاورة . اهـ .

الجواب عن السؤال الثاني :

أما قسم الأرض المشاعة بين سكان العرش الحراثة فغالب الظن أنه لم يكن لأن المعروف فى الوطن ان لكل عملية نصيبا من الأرض تتصرف فيه كما كان سلفها قبلها ، وأما تعدى القواد والمشايخ لمنفعة أنفسهم الغير فلا يكون الا نادرا ، ومهمى انتهى الخبر الى الحاكم أزال المظلمة وعاقب فاعلها بما يناسبه . واما ما ذكر فى السؤال من قوله فلو أن كل شخص بملكه لامكنته المدافعة على حقوقه ... الخ فلا نزاع فيه غير أنه ان كان المراد بالشخص أصل العيلة أي الأب مع أولاده وأهله فلا ضرر فى ذلك ، وأما أفراد الولد عن أبيه أو الزوجة عن وزجها مثلا فان ذلك يؤدي الى الاضرار بالعيلة وتشتيتها ويؤدي الى افساد الأراضي وتقسيمها على المنوال الذي لا يمكن معه الانتفاع بها لأن القطعة الصغيرة فى أراضي الأعراش لا ينتفع بها لكون عملهم فى الأراضي حرث الزرع أو المرعى ولا يمكنهم غير ذلك لعدم الماء ، وأما أفراد ابن العم عن ابن عمه ونحو ذلك فلا بأس به حيث يأخذ حضه لينتفع به لنفسه أو يبيعه لأهل محلته ، وأما بيعه لنصيبه من أجنبي فيخشى منه الضرر وتشتيت شمل تلك العيلة

والتحفظ على جمع شمل العيلة أولى من مصلحة الفرد . هذا فى أراضي الحراثة وأما أراضي المرعى والاحتطاب فاللائق بالعرب أن تكون أرض كل فرقة من العرش مجموعة لما ذكر من المرعى والاحتطاب ينتفعون فيها مع بعضهم بعضا على سبيل الاشتراك لأن اقتسامها وتصييرها قطعا قطعا صغيرة يؤدي الى الهرج بينهم وعدم الانتفاع على الوجه اللائق ؛ ولأن قسمة أرض المرعى ربما توجب الاختلاط بأرض الحراثة فهذا يحرث حصته وهذا يخليها للرعي وفيه ما لا يخفى من السبب فى الهرج ؛ ولا تستقيم معيشة أهل البادية الا اذا كانت حراثتهم على جهة المرعى على جهة أخرى . ا هـ

قائمة المصادر والمراجع

I- المصادروالمراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- أجرون شارل روبير. (2006). ***الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919***. الجزء1. الجزائر: دار الرائد للكتاب.
- أجيرون شارل روبير. (1982). ***تاريخ الجزائر المعاصرة***. عيسى عصفور. الطبعة 1. بيروت-باريس: منشورات عويدات.
- أندري برنيان و أندري نوشي و إيف لاكوست. (1984). ***الجزائر بين الماضي والحاضر***. (اسطنبولي رابح و عاشور منصف). باريس: الاكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية.
- بسايح بوعلام. (2007). ***أعلام المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي بالسيف والقلم 1830-1954***. الجزائر: وزارة الثقافة.
- بلاح بشير. (2006). ***تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989***. الجزء 1. الجزائر: دار المعرفة.
- بلاسي نبيل أحمد. (1990). ***الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر***. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- بن داود نصر الدين. (2007). ***أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 المنعقد بولاية معسكر يومي 20-21 نوفمبر 2005***. طبعة خاصة وزارة المجاهدين. الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954.
- بن صحراوي كمال. (2020). ***معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منصف القرن 19: شخصيات-أماكن-أحداث-معارك***. الطبعة 1. عمان: ألفا للوثائق.
- بن عثمان خوجة حمدان. (2005). ***المرآة***. محمد العربي الزبيري. منشورات ANEP.
- بوحوش عمار. (1997). ***التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962***. الطبعة 1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- بوضرساية بوعزة. (2007). ***الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م***. منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954.
- بوضرساية بوعزة. (2010). ***سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي***. الجزائر: دار الحكمة.

- بوعزيز يحي. (1956). ***كفاح الجزائرمن خلال الوثائق***. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- بوعزيز يحي. (2007). ***سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954***. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- التميمي عبد الجليل. (1972). ***بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816-1871***. الطبعة 1. الدار التونسية للنشر.
- الجيلالي صاري. (2008). ***الكارثة الديمغرافية 1867-1868***. عمر المعراجي. الجزائر: الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية.
- خرشي جمال. (2009). ***الاستعماروسياسة الاستيعاب في الجزائر1830-1962***. عزيزي عبد السلام. الجزائر: دار القصبة للنشر.
- الخطيب أحمد. (1986). ***حزب الشعب الجزائري***. الجزء 1. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- زوزو عبد الحميد. (2010). **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1900**. دار موفم للنشر.
- سعد الله ابو القاسم. (1982). ***محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال***. الطبعة 3. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- سعد الله أبو القاسم. (1992). ***الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900***. الجزء 1. الطبعة 1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- سعد الله أبو القاسم. (1998). ***تاريخ الجزائرالثقافي***. الجزء 6. الطبعة1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- سيدي صالح حياة. (2012). ***اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895***. عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
- شارل أندري جوليان. (2008). ***تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871***. جمال فاطمي. المجلد 1. الطبعة 2013. الجزائر: شركة دار الأمة.
- عباد صالح. (1984). ***المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900***. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبيد مصطفى. (2013). ***الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر 1833-1870م***. الحراش: دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع.

- عدة بن داهة. (د.ت). ***الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962***. الجزء 2. الطبعة 1. المسيلة: المؤلفات للنشر والتوزيع.
- عقاب محمد الطيب. (2007). ***حمدان خوجة رائد التحديد الإسلامي***. الجزائر: وزارة الثقافة.
- العقاد صلاح. (1993). ***المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر-تونس-المغرب الأقصى***. الطبعة 6. المكتبة الأنجلو مصرية.
- عمورة عمار. (2002). ***موجز في تاريخ الجزائر***. الطبعة 1. الجزائر: دار ريحانه للنشر والتوزيع.
- عميراوي احميدة. (1987). ***دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827-1840)***. الطبعة 1. قسنطينة: دار البحث.
- عميراوي احميدة. (2004). ***دراسات في تاريخ الجزائر الحديث***. الطبعة 2. عين مليلة: شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
- عيساوي محمد و شريخي نبيل. (2011). ***الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871م***. الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة.
- الفرجي بشير كاشة. (2007). ***مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)***. طبعة خاصة وزارة المجاهدين.
- فركوس صالح. (2013). ***إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر***. الطبعة 1. الحراش: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع.
- قداش محفوظ. (2008). ***جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954***. محمد المعراجي. الجزائر: منشورات ANEP.
- قنان جمال. (2009). ***نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914***. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد الصلابي علي محمد. (د.ت). ***كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر تاريخ الجزائر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى***. بيروت: دار المعرفة.
- معوشي أمال. (2013). ***يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي (1830-1870)***. الجزائر: وزارة الثقافة.
- منور العربي. (2006). ***تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر***. الجزائر: دار المعرفة.

2. أطروحات الدكتوراه:

← سيدي صالح حياة. (2018-2019). ***البرلمان الفرنسي والشأن الجزائر 1871-1914 –دراسة اجتماعية و اقتصادية-***. قسم التاريخ: جامعة الجزائر 2 "أبو القاسم سعد الله"، كلية العلوم الإنسانية.

← سيساوي أحمد. (2013-2014). ***البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838-1871***. قسم التاريخ: جامعة قسنطينة 2، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.

3. رسائل الماجيستر:

← عبيد مصطفى. (2007-2008). ***الجزائر في كتابات توماس (إسماعيل) أوربان 1812-1884 دراسة تاريخية تحليلية***. قسم التاريخ: جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

← مختاري الطيب. (2009-2010). ***اللجنة الافريقية 1833-1834***. قسم التاريخ: جامعة الجزائر 2،

4. المقالات:

1867م. مجلة الإنسان والمجال. المجلد 8(العدد 1).

← بلقاسم ليلى. (2023). ***سياسة نابليون III في الجزائر ووقائع زيارته إلى المركز الاستيطاني غليزان 21 ماي 1865***. مجلة المرآة. المجلد 4(العدد 1).

← بن شوش محمد. (2008). ***الغزو الفكري للجزائر(1830-1870) م***. مجلة المصادر. المجلد 10(العدد 2).

← بوداود عبيد. (2015). ***ألكسيس دو توكفيل (Alexis de Tocque ville) قراءة في بعض أفكاره ومواقفه***. مجلة القرطاس. المجلد 3(العدد 2).

← بوشو وليد. (2022). ***الإدارة المحلية الفرنسية-الإقليمية والبلدية- في الجزائر في فترة النظام العسكري وبدايات النظام المدني (1830-1902)***. مجلة الدراسات التاريخية العسكرية. المجلد 4(العدد 3).

← بوشو وليد. (د.ت). ***الحكومة العامة وتطورها ضمن الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830-1939)***. المجلة التاريخية الجزائرية. المجلد 5(العدد 2).

- بوضرساية بوعزة. (2019). ***سياسة نابليون الثالث نحو الجزائر 1848-1870***. مجلة تاريخ المغرب العربي. المجلد 5(العدد 1).
- حرمة عبد الكريم. (2023). ***القوانين العقارية الفرنسية في الجزائر ودورها في تسهيل مصادر الأراضي وتشجيع الحركة الاستيطانية قانون سيناتيس كونسيلت (Sénatus Consulte) 1863 نموذجا***. مجلة دورية كان التاريخية. المجلد 16(العدد 60).
- الزبيري محمد العربي. (1976). ***المقاومة في الجزائر 1830-1848***. مجلة الأصالة. (العدد 30-29).
- زمولي يسمينة. (2014). ***الفكر التنويري العربي في القرن التاسع عشر-حمدان بن عثمان خوجة ورافع رفاعة الطهطاوي نموذجا-***. مجلة العلوم الإنسانية. المجلد ب (العدد 41).
- سيدي صالح حياة. (2012). ***البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن التاسع عشر***. مجلة عصور. المجلد 11(العدد 13).
- شقرون أحمد. (2008). ***دور الاحتلال الاستيطاني في سياسة فرنسا في الجزائر وفي تنظيم المستعمرة***. مجلة المصادر. المجلد 10(العدد 17).
- شلغوم أسماء و قن محمد. (2022). ***القاضي ومفتي المالكية مصطفى الكبابطي وموقفه من بعض قضايا عصره (1775-1860)***. مجلة البحوث التاريخية. المجلد 6(العدد 2).
- طرشون نادية. (2017). ***سياسة نابليون الثالث العربية***. مجلة دراسات وأبحاث. المجلد 26(العدد 8).
- عبيد مصطفى. (2012). ***دراسة في رسالة الإمبراطور نابليون الثالث إلى المارشال بيليسي بتاريخ 06 فيفري 1863***. مجلة المصادر. المجلد 14(العدد 1).
- عزوز فؤاد. (2019). ***التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870-1900***. مجلة مدارات تاريخية. المجلد 1(عدد خاص).
- غرداوي نور الدين. (2015). ***أعراش وقبائل متيجة ودورها في المقاومة الوطنية في بداية الاحتلال الفرنسي***. مجلة متيجة للدراسات الإنسانية. المجلد 2(العدد 4).
- قنون حياة. (2012). ***الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر***، مجلة الحوار المتوسطي. المجلد 3(العدد 3-4).
- كعوان فارس. (2019). ***أزمة التغذية وتغذية الأزمة في الجزائر سنتي 1867-1868 في ضوء بعض الوثائق والمصادر المحلية***. المجلة التاريخية الجزائرية. المجلد 3(العدد 1).

← لونيسي إبراهيم. (2022). ***مجاعة 1866-1868 في الجزائر من خلال جريدة المبشر الاستعماري***. المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية. المجلد 8(العدد 1).

← مختاري الطيب. (2016). ***لجنة التحقيق الإفريقية في الجزائر ودورها الاستعماري***. مجلة الحكمة للدراسات التاريخية. المجلد 4(العدد 8).

← مختاري الطيب. (2022). ***مواقف الجزائريين من السياسة الاستعمارية (العقارية) عقب مجاعة***

← يحي بوعزيز. (1976). ***المجاعة في الجزائر أواخر عقد الستينات من القرن 19***. مجلة دراسات تاريخية. (العدد 33).

← يحياوي فريال و محمد مجاود. (2021). ***تداعيات تطبيق قانون السناتوس-كونسلت العقاري 22 أفريل 1863 على منطقة الجلفة***. المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية. المجلد 13(العدد 2).

II- المصادروالمراجع باللغة الأجنبية:

1. الكتب:

→ Ageron, C. (2010). ***l'Algérie « français » à l'Algérie algérienne***. Algérie: Imprimer sue les presses ENAG.

→ Busson, H. (1928). ***La colonisation de la Mitidja***. France: Revue d'histoire Moderne & Contemporaine.

→ De Dalamatie. (1834*). **PROCES-VERBAUX ET RAPPORTS DE LA COMMISSION D'AFRIQUE INSTITUEE PAR ORDONNANCE DU ROI DU 12 DECEMBRE 1833***. Paris: De L'imprimerie Royale.

→ Dumasy, F. (2017). ***Propriété et société coloniale. La Commission de colonisation et la Mitidja en 1842-1843***. Aix-en-Provence: Institut de recherches et d'études sur les mondes arabes et musulmans.

→ Faucoun, E. (1842). ***NOTES SUR LA COLONISATION DU SAHEL ET DE LA MITIDJA, PAR UN COLON PROPRIETAIRE***, Marseille: Imprimerie De Marius Olive.

→ Kharchi, D. (2005). ***COLONISATION ET POLITIQUE D'ASSIMILATION EN ALGERIEN 1830-1962***. Algérie: Editions CASBAH.

→ Turot, P. (1870). ***ENQUETE AGRICOLE Alger-Oran-Constantine***. Paris: Imprimerie Imperiale.

→ Yacono, X. (1996). ***La Régence d'alger en 1830 d'après l'enquete des commissions de 1833-1834***. Ed 1. Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée.

2. المقالات:

→ l'hadj mezhoura, H. (2020). ***NAOLEON'S PROJECT OF THE ARAB KINGDOM ALGERIA (1852-1870)***. Route Educational & Social Science Journal. Volume 07(N° 01).

→ Salek, A. A. (2024). ***La représentation parlementaire dans l'Algérie coloniale pendant la période du régime militaire (1830-1870)***. Volume 08(N° 02).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويـــات

مقـدمـة.....1

الفصل الأول: تدخل البرلمان الفرنسي بالشؤون العامة في الجزائر

I-إلحاق الجزائر بفرنسا.....9

1.دمج الجزائر ضمن السيادة الفرنسية.....9

2.فرض الحكم العسكري وتنظيم الأهالي إداري.....10

II-جهود البرلمان الفرنسي في استقصاء الحقائق في الجزائر.....12

الفصل الثاني: اللجان البرلمانية الفرنسية الأولى الموفدة إلى الجزائر (1842-1830)

I-اللجنة الإفريقية الأولى في 7 جويلية 1833م.....17

1-تشكيل اللجنة.....17

2-أعضاء اللجنة ومهامهم.....18

3-تنقلات اللجنة.....18

4-جلسات اللجنة.....19

5-تقاريرها الأولية.....20

6-تقاريرها النهائية للجنة الإفريقية الأولى.....22

II-اللجنة الإفريقية الثانية في 12 ديسمبر 1833م.....22

1.تشكيل اللجنة.....22

2.أعضاء اللجنة.....22

3.الجلسات وأهم القضايا التي تبنتها اللجنة.....23

4.استجواب اللجنة لبعض الشخصيات الجزائرية.....24

5.التقارير الأولية للجنة.....26

6.تقاريرها الإضافية.....28

7.خلاصة تقارير اللجنة الإفريقية الثانية.....28

III-لجنة متيجة سنة 1842م.....29

1.تشكيل اللجنة.....29

2.أعضائه.....29

3.جلسات اللجنة 30
4.نتائجها 30

الفصل الثالث: زيارات نابليون الثالث إلى الجزائر (1860-1865)

I-الزيارة الأولى لنابليون إلى الجزائر سنة 1860م 35
1.أسباب زيارة نابليون الثالث إلى الجزائر 35
2.نتائج هذه الزيارة 36
II-الزيارة الثانية لنابليون إلى الجزائر سنة 1865م 38
1-أسباب الزيارة 38
2-التنقلات التي قام بها نابليون الثالث خلال هذه الزيارة 39
3-نتائج زيارة نابليون الثالث 39
III-موقف الجزائريين من سياسة نابليون الثالث 40

الفصل الرابع: مجيء لجنة لوهون وراندون(1868-1869)

I-أهم الظروف التي أرغمت نابليون الثالث بإرسال هذه اللجان 44
II-لجنة التحقيق الزراعية لوهون (Les Conte Le Hone) في 29 افريل-15 جويلية 1868م 45
1-تأسيسها 45
2-تظلمات وأهم مطالب (الجزائريين والمستوطنين) أمام لجنة لوهون 45
3-نتائج اللجنة 47
III-لجنة التحقيق راندون في 5 ماي 1869م 47
1-تشكيلها 47
2-أعضاء اللجنة 47
3-أهم الاستجوابات التي قامت بها اللجنة 48
4-نتائج اللجنة 49
5-موقف النواب الجزائريين من لجنتي لوهون وراندون 49
الخـاتمـة 51
الملاحق 54
قائمـة المصـادر والمراجـع 65

فهرس المحتويــات

فهرس المحتـويـات 74

الملخص:

خضعت الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي سنة 1830م لحكم عسكري مباشر استمر إلى غاية 1870م، حيث كانت السلطة في يد الجيش الفرنسي الذي سيطر على شؤون الإدارة والسياسة، وأقصى الجزائريين من أي دور فعلي في تسيير شؤون بلدهم، خلال هذه المرحلة برزت عدة قضايا إنسانية وسياسية تتعلق بأوضاع السكان الجزائريين خاصة فيما يتعلق بنزع الأراضي، القمع العسكري، التهميش الثقافي، والتمييز القانوني الصارخ بين المستوطنين الأوروبيين والشعب الجزائري.

في محاولة لفهم وتقييم الأوضاع في المستعمرة، أرسل البرلمان الفرنسي عددا من اللجان البرلمانية لتقصي الحقائق، لكنها عمليا واجهت عراقيل من طرف الإدارة العسكرية والمستوطنين الفرنسيين، من أبرز هذه اللجان: اللجنة الإفريقية الأولى والثانية (1833م-1834م)، لجنة متيجة 1842م، وكذلك لجنتي التحقيق الزراعية لوهون وراندون (1868م-1869م).

ورغم أهمية هذه اللجان من الناحية الشكلية، إلا أنها لم تحدث تغييرا حقيقيا في سياسات فرنسا الاستعمارية، وظلت أوضاع الجزائريين تتسم بالقمع والتهميش في ظل إدارة عسكرية ركزت على تعزيز الهيمنة الفرنسية.

الكلمات المفتاحية: الاستعمار الفرنسي، اللجان البرلمانية، اللجنة الإفريقية، لجنة لوهون، الحكم العسكري.

Summary :

After the French occupation in 1830, the country was subjected to direct military rule that lasted until 1870. During this period, power was entirely in the hands of the French army, which controlled both administration and politics. Algerians were completely excluded from any real role in managing the affairs of their own country.

This era was marked by many serious human and political issues, especially concerning the condition of the local population. Some of the main problems included land confiscation, military oppression, cultural marginalization, and clear legal discrimination between European settlers and the Algerian people.

In an attempt to understand and assess the situation in the colony, the French Parliament sent several fact-finding commissions. However, these commissions often faced obstacles from the military administration and French settlers who tried to block their work. Among the most notable

of these were the first and second African Commissions (1833 and 1834), the Mitidja Commission in 1842, and the agricultural investigation commissions led by Louhons and Raedon between 1868 and 1869.

Even though these commissions may have seemed important on paper, they didn't really lead to any major changes in French colonial policies. The situation of Algerians remained one of oppression and exclusion, as the military administration continued to focus on strengthening French control over the colony.

Key Words : French Colonization, Parliamentary Committees, The African Commission, The Louhons Commission, Military Administration.